الأمم المتحدة

A/56/PV.14

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **١٤**
الثلاثاء، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ١٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

تقرير الأمين العام (A/56/160 و Corr.1 و Add.1)

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): يوم الجمعة المقبل، سيُدلي السفير ادموندو أوريلانا مركادو ممثل هندوراس، بصفته رئيسا لمنظمة تكامل أمريكا الوسطى المؤقت، ببيان بالنيابة عن البلدان الأعضاء. وغواتيمالا تؤيد تماما البيان الذي سيُدلي به السفير أوريلانا. وعلاوة على ذلك، نود أن ندلي بنقاط محددة قليلة من وجهة نظر بلدنا.

إني أنتمي إلى بلد يشغل حيزا قليلا من هذا العالم، ومتوسط دخل الفرد فيه بالمقارنة بدخول البلدان الأغنى، تجعلنا من بين أشد البلدان فقرا؛ جزر من مظاهر العصرية في بحر من التخلف؛ وأساليب للإنتاج والتنظيم تتناسب مع القرن الحادي والعشرين تعمل بشكل متواز، وأحيانا بأسلوب متداخل، مع وسائل أخرى لم تتطور في القرون الأربعة الماضية. ويجد المرء، بالمثل، ثقافة عصرية تتعايش مع ثقافات ترجع إلى الوراء لقرون. والتوترات التي تنجم عن هذه العلاقات والعلاقات المتناقضة الأخرى التي تميز المجتمع الغواتيمالي، أثارت في الماضي، مظاهر العنف، والتعصب والإرهاب أيضا. وهكذا أصبحنا ندرك، كفرضية عامة وعن طريق تجربتنا، أنه ما من دعوى اجتماعية، مهما بدت مشروعة للمتمسكين بها، تبرر إزهاق أرواح مدنيين أبرياء عن طريق أعمال منطقها الوحيد زرع الإرهاب، والقلاقل والدمار.

وتعلمنا أيضا أن الديمقراطية التمثيلية، أولا وقبل كل شيء، هي أنسب الأطر للتعبير، والمناقشات وحل المظالم في آخر الأمر. وثانيا، التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أكثر الأساليب ملاءمة للاستجابة لكثير من المظالم التي تراكمت عبر الزمان. وثالثا، التعددية الثقافية لا تتسق مع التماسك الاجتماعي فحسب، وإنما هذا التناسق يعززه التنوع الثقافي، واللغوي والعرقي.

ويترتب على كل ما مررنا به على المستوى الوطني أن الحكومة والمجتمع الدولي في بلدي يرفضان، على حد سواء، رفضا قاطعا وبقوة كل أشكال الإرهاب. ونحن ندرك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-55907 (A)
0155907

إدراكا تاما أن الإرهاب ينتهك القيم المقبولة قبولا عالميا والمعترف بها على المستوى الدولي، بما فيها الحق في الحياة، والحق في العيش بعيدا عن الخوف والحق في حرية التحرك. وبالإضافة إلى هذا، فإن الإرهاب في أي شكل من أشكاله، يميل إلى أن يحدث، في العلاقات الدولية، زيادة في الآثار السلبية المترتبة عن الخلافات بين الدول بما ينتهك السلم الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإن مصادمات الإرهاب مع القيم التي هي أساس تشريعنا الوطني، والتعهدات الواردة في اتفاقات السلام المبرمة في ١٩٩٦، بما في ذلك الديمقراطية التمثيلية، والحق في التنمية، والتسامح والمراعاة التامة لحقوق الإنسان. وفي حالتنا، كيان وحقوق السكان الأصليين لها أهمية خاصة.

لقد أعربنا عن هولنا وشجبنا في عدة محافل دولية فيما يتعلق بالأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وإعرابنا عن التضامن والتعاطف مع الولايات المتحدة حكومة وشعبا، وتأييدنا القوي للقرار ١/٥٦ الصادر عن هذه الجمعية العامة، وكذلك للقرارين المتخذين في ٢١ أيلول/سبتمبر في إطار منظمة الدول الأمريكية، وإعلان رؤساء أمريكا الوسطى وممثل بليز يوم ١٩ أيلول/سبتمبر بعنوان ”أمريكا الوسطى موحدة ضد الإرهاب“.

ولن أطيل الكلام عن ذلك الجانب في هذه المناسبة. بل أود أن أوجز سياستنا لكيفية التعامل مع الحالة في المستقبل، على أساس النقاط الست التالية.

فالنقطة الأولى رفضنا المطلق والأكيد للجوء إلى العنف العشوائي ضد الأبرياء بغض النظر عما يدفع إليه، بغرض التخويف أو التهديد أو الابتزاز أو إثارة الرعب، وتأكيد التزامنا القاطع بالإعلانات المرفقة بالقرارين ٤٩/٦٠ و ٥١/٢١٠. والنقطة الثانية اقتناعنا بأن مكافحة الإرهاب هي وسيلة ويجب أن تكون وسيلة لتحقيق وكفالة القيم المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وهي تعزيز التسامح والتعايش السلمي بين شتى الثقافات والديانات والأعراق والأمم، والاحتفاء بالثروة الكامنة في التنوع البشري. ومن ثم ينبغي ألا تكون مكافحة الإرهاب وسيلة لتشجيع أعمال ضد أعراق أو ديانات أو ثقافات أو معتقدات أو مذاهب معينة. ولهذا الاقتناع مغزاه بوجه خاص في سنة الأمم المتحدة الدولية للحوار بين الحضارات.

والثالثة، أن مكافحة الإرهاب بلا هوادة تشمل أيضا مكافحة الجريمة والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال نظرا للصلات الفعلية والمحتملة بين هذه الويلات التي أصبحت بشكل متزايد تأخذ الطابع الدولي.

والنقطة الرابعة هي اقتناعنا بأن مكافحة الإرهاب تتطلب العمل على صعيد كل بلد من بلداننا، الذي يستكمل بأعمال في الإطار المتعدد الأطراف، حيث لكل من المنظمات الإقليمية والدولية دور فيها.

والخامسة، وفق هذه النقاط، هي أننا نعتقد بضرورة أن يُطبق بمزيد من الصرامة والفعالية الكم الكبير من القواعد القانونية الدولية المتضمنة في الاتفاقيات والبروتوكولات والإعلانات المعتمدة بالفعل في منظومة الأمم المتحدة خلال ٣٠ عاما مضت، والتي تهدف إلى مكافحة الإرهاب جماعيا. ومن جانبنا فإن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تثير إدراكا متجددا للحاجة الملحة إلى مشاركتنا في كل المعاهدات العالمية لمكافحة الإرهاب بما فيها الاتفاقية الدولية لقمع القذف الإرهابي بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

والسادسة، طالما أن هذا الكم من القواعد الذي تكمله التدابير المتخذة على صعيد كل بلد وعلى الصعيد الإقليمي، غير كاف لمنع الأحداث التي شهدناها في

١١ أيلول/سبتمبر فإننا نؤيد أن تعتمد في إطار الأمم المتحدة اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب واتفاقية لمكافحة أعمال الإرهاب النووي. ونتفق بالمثل مع الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام، كوفي عنان، ومؤداه أن الأمم المتحدة هي المحفل الطبيعي لمواجهة هذه المحنة المشتركة، كما أنها أنسب هيئة لمعالجتها وفق ما أبداه مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي.

وأخيرا فلا جدال في أن الأحداث المروعة والمأساوية المماثلة لما يرتبط دائما بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر تتطلب بعض التغييرات في عمل منظمتنا كي تتولى الإرهاب ما يستحقه من اهتمام. غير أننا ينبغي ألا نتلكأ في التعامل مع البنود الأخرى ذات الأولوية والأهداف الواردة في إعلان الألفية. فالخلاصة أن جزءا من مكافحة الإرهاب يتألف من إيجاد الظروف العالمية التي تفضي إلى القضاء على الأرض التي تنبت الأسباب للمتطرفين. ومن ثم ينبغي أن يكون السلم والأمن الدوليان والدفاع عن البيئة ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة الحق في التنمية جزءا من برنامج أولوياتنا.

السيد الأشطل (اليمن) (تكلم بالعربية): يطيب لي أن أتقدم إليكم بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، معبرا عن ثقتي بأنكم ستسيرون أعمال هذه الدورة بنجاح، لما عرفتم به من قدرة وحنكة وتجربة سياسية غنية.

في يوم ١١ أيلول/سبتمبر، صُعق العالم وهو يشاهد على شاشات التلفزيون وقوع تفجيرات إرهابية مروعة في مدينة نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا ذهب ضحيتها آلاف الأبرياء الأمريكيين وعدد كبير من مواطني الدول الأخرى، بما في ذلك مواطنون يمنيون. إننا في هذه المناسبة الأليمة، إذ ندين بشكل كامل تلك الهجمات الإرهابية الوحشية التي تعرضت لها الولايات المتحدة، نتقدم بالتعازي الحارة والمواساة القلبية للشعب الأمريكي بشكل عام ولأسر وأقرباء الضحايا بشكل خاص.

إن الجمهورية اليمنية التي عانت وما زالت تعاني من الأعمال الإرهابية وآخرها تفجير المدمرة الأمريكية كول في ميناء عدن، تدين بدون تحفظ جميع الأعمال الإرهابية وتؤكد على ضرورة التصدي لها على كافة المستويات الوطنية والدولية وتدعو إلى تنفيذ أحكام القانون الدولي والقرارات ذات الصلة بحظر ارتكاب الأعمال الإرهابية أو تمويلها أو التحريض عليها أو الاشتراك فيها أو التغاضي عنها أو حماية مرتكبيها أو إيوائهم.

وفي هذا الصدد فإن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١) والذي نرحب به والذي أُقر بالإجماع يوم الجمعة جاء ملبيا لمتطلبات تجفيف مصادر تمويل الإرهاب وكذلك ضرورة تبادل المعلومات بين الدول بقصد التصدي للأعمال الإرهابية في وقت مبكر. ومن الواضح أن أهمية ذلك القرار تكمن ليس في صدوره من مجلس الأمن، فحسب وإنما لأنه قرار ذو صبغة عملية وإلزامية كونه صدر تحت الفصل السابع من الميثاق، فقد قرر المجلس إنشاء لجنة تابعة له تتألف من جميع أعضائه لتراقب تنفيذ القرار بمساعدة الخبرات المناسبة، كما دعا جميع الدول إلى موافاة اللجنة بتقارير عن الخطوات التي ستتخذها تنفيذا للقرار، بما في ذلك إصدار قوانين وأنظمة وإجراءات وطنية جديدة تتمشى مع قرار مجلس الأمن.

على أن قرار مجلس الأمن، بما يشكله من نقلة جديدة في محاربة الإرهاب، يحمل في طياته ثغرة ستؤثر بدون شك على إمكانية تنفيذه، لا سيما وأنه يتطلب تجاوب وتعاون جميع الدول، فالقرار لا يستند على تعريف متفق عليه للإرهاب – أو الأعمال الإرهابية، وعليه فإن على اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن لتراقب تنفيذ القرار مسؤولية

جسيمة في تحديد الجهات الإرهابية التي يستهدفها القرار. فبالقدر الذي تراعي فيه اللجنة قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرارات الجمعية العامة، بالقدر الذي ستؤمن تعاون الدول في تنفيذ ذلك القرار.

إن الإرهاب ظاهرة عالمية لا تعرف الحدود الوطنية أو الدينية أو الجغرافية. إنها ظاهرة مرادفة للتطرف والتعصب الأعمى - وعليه من الخطأ إلصاق تهمة الإرهاب بأية أمة أو شعب أو دين. وفي هذا الصدد إننا نستنكر تلك الأعمال الانتقامية الموجهة ضد العرب والمسلمين في أي مكان كما نلاحظ بارتياح مواقف بعض المسؤولين في الولايات المتحدة وأوروبا عندما أخذوا ينددون بالهجمات الانتقامية ضد العرب والمسلمين في بلدانهم.

إن الإرهاب جريمة لا يمكن تبريرها أو السكوت عنها. ونظرا للأهمية التي تكتسبها مسألة مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي، أدرجت الجمعية العامة بند التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب في جدول أعمالها منذ الدورة السابعة والعشرين المعقودة في عام ١٩٧٢.

إن الجمهورية اليمنية، انطلاقا من تمسكها بتعاليم الإسلام السمحة والتزامها بميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات حقوق الإنسان واتفاقيات مكافحة الإرهاب، تعمل بكافة السبل لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة على المجتمع، ولهذا الغرض فقد اتخذت كل التدابير التشريعية والإدارية، كما تستنكر الأعمال الإجرامية التي يقوم بها الإرهابيون في أي مكان من العالم وتعبر عن استعدادها للتعاون إقليميا ودوليا في كافة الجهود التي تبذل لمكافحة الإرهاب.

تعتبر الجمهورية اليمنية طرفا في معظم الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، وفي عام ٢٠٠١ صدرت بعض القوانين بانضمام بلادنا إلى بعض الاتفاقيات في مجال الإرهاب حيث صدرت القوانين التالية: القانون رقم ٩ بشأن الموافقة على انضمام الجمهورية اليمنية إلى بروتوكول قمع أعمال العنف اللاشرعية في الموانئ الجوية التي تخدم الطيران المدني المكمل لمعاهدة قمع أعمال العنف غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني، الموقعة في مونتريال عام ١٩٧١؛ القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٠ بشأن الموافقة على انضمام الجمهورية اليمنية إلى اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية الموقعة في مدينة روما في عام ١٩٨٨؛ القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٠ بشأن الموافقة على انضمام الجمهورية اليمنية إلى بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري، والموقعة في روما أيضا وبشكل عام فقد وقعت الجمهورية اليمنية على ١٠ اتفاقيات خاصة بالإرهاب.

وعلى الصعيد الداخلي، وإلى جانب أحكام الشريعة الإسلامية المناهضة للأعمال الإرهابية، فإن التشريعات الوطنية، وخصوصا القانون الجنائي، قد نص على اتخاذ العقوبات الصارمة بحق مرتكبي الجرائم الإرهابية، كما صدرت قوانين خاصة بمكافحة الأعمال الإرهابية، منها قانون مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع، الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٨ والذي نص على اتخاذ أقصى العقوبات بحق مرتكبي هذه الجرائم، كما أن أجهزة القضاء تقوم بدورها في تجسيد هذه التشريعات. وهناك عدد من الحالات التي أصدرت فيها المحاكم الوطنية أحكاما صارمة ضد مرتكبي أعمال الإرهاب وصلت إلى تطبيق أقصى العقوبات، وهي الإعدام.

إن الجمهورية اليمنية تدعو إلى محاربة الإرهاب بما في ذلك إرهاب الدولة، الذي تمارسه إسرائيل، وإزاء ما يواجهه الأطفال والنساء والشيوخ من ممارسات الإرهاب والقتل المنظم والعنف والحصار على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المتطرفين المدججين بأحدث أنواع

الأسلحة ضد شعب أعزل، فإن وفد بلادي يجدد استنكاره وإدانته لمثل تلك الأعمال الإرهابية الإسرائيلية المتواصلة ويدعو المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، إلى العمل على توفير الحماية للشعب الفلسطيني.

وختاما، يرى وفد بلادي أن مشروع الاتفاقية الشاملة للإرهاب جاء في الوقت المناسب ومن الممكن تطويرها للوصول إلى اتفاقية كفيلة بأن تسد الثغرات القائمة في الاتفاقيات القطاعية الأخرى في مجال الإرهاب، ونأمل أن نبدأ الألفية الثالثة ونودع معها العنف والحرب والدمار والخوف لنعيش في عالم يسوده السلام والأمن وتتحقق فيه العدالة والمساواة والرفاهية لكل شعوب الأرض وتتجسد فيه حقوق الإنسان بأسمى معانيها.

السيد صن (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): تدين جمهورية كوريا بقوة الجريمة الشنعاء التي ارتكبت ضد المدنيين الأبرياء في ١١ أيلول/سبتمبر. وهذه العمليات الإرهابية تشكل اعتداءات وحشية على الآداب الإنسانية والديمقراطية. كما أنها تتناقض ومقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي بصفة عامة. ومرتكبو هذه الأعمال الشنيعة ومنظموها ورعاتها يجب أن يمثلوا أمام العدالة.

وتحتفظ حكومة جمهورية كوريا بموقفها الثابت ضد الإرهاب الدولي ونؤكد من جديد إدانتنا الواضحة للإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، أيا كان غرضه أو مرتكبوه. وجمهورية كوريا مصممة على المشاركة في الإجراءات الجماعية، فضلا عن اتخاذ خطوات فردية ترى أنها ضرورية لدرء أعمال الإرهاب الدولي في المستقبل بغرض تعزيز السلم والأمن الدوليين في الأجل الطويل.

وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا باتخاذ القرار ١/٥٦ واتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١)، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وأظهرت الهجمات بوضوح أنه ليس ثمة بلد ولا مكان غير مُعرض لبلاء الإرهاب. كما أصبح الإرهاب هداما بصورة متزايدة في حجمه وأشكاله ومظاهره تفوق التصور. وحسبما أكد قرار المجلس، فإن الإرهاب يشكل تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين. وفي ضوء هذه الظروف، من الحتمي أن يتحرك المجتمع الدولي قدما كي يتصدى بقوة لهذه التحديات الجديدة ويضمن ألا يحقق الإرهابيون أهدافهم البغيضة. وثمة حاجة ملحة بصفة خاصة وهي تعزيز الجهود الدولية المشتركة للحيلولة دون وقوع هجمات إرهابية باستخدام الطائرات التجارية ووسائل أخرى.

ويتعين علينا لمواجهة هذه المأساة أن نقوم بمهمة جليلة تتمثل في معالجة التصدي لقضايا الإرهاب في الأمم المتحدة. ففي الجمعية العامة تتقارب الآراء الدولية بشأن هذه المسألة، ومحفل هام يتم فيه السعي من أجل بذل جهود دولية تعاونية للوقاية من التهديد الإرهابي وقمعه. والمجتمع الدولي يراقبنا، ويراوده أمل كبير في أن نبذل جهدا متضافرا ضد الإرهاب. ويتحتم علينا أن نحقق له هذا الأمل.

وكما أشار الأمين العام، فإن أهم شيء نفعله ونحن نواجه هذا التحدي الكبير هو المحافظة على الوحدة بيننا. وينبغي لنا أن نقف معا ونُظهر تصميمنا الراسخ للذين ارتكبوا أعمال الإرهاب.

وفي هذا الصدد، أطلب من جميع الدول الأعضاء أن تعمل معا لكي نضمن الاعتماد المبكر للاتفاقية الشاملة وتنفذ بالكامل جميع الاتفاقيات ذات الصلة. وكذلك يود وفدي أيضا أن يرى تقاربا في الآراء بشأن مشروع الاتفاقية الدولية

لقمع أعمال الإرهاب النووي وحلا لهذه المسألة في أسرع وقت ممكن.

ومن الأهمية بنفس القدر أن تتخذ الدول الأعضاء الخطوات الضرورية لترجمة الاتفاقات الدولية إلى قوانين وتشريعات محلية محددة بغية تعزيز الاستعدادات الشاملة ضد الإرهاب واتخاذ الإجراءات الضرورية بشأنها. ومن الأهمية العاجلة، بصفة خاصة، أن تتخذ الدول الأعضاء تدابير فعالة لمنع ووقف تمويل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية.

ويعرب وفدي أيضا عن تأييده للتعاون الإقليمي من أجل الوقاية من الإرهاب، بصفته عنصرا مكونا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لقمع الإرهاب وزيادة الوعي لدى الجماهير بشأن التهديد الذي يشكله الإرهاب. والزخم الذي تكون من خلال الاستراتيجيات الإقليمية والدولية على حد سواء سيفيد بطريقة عملية في تشكيل جهد جماعي ناجح لقمع الإرهاب الدولي.

وجمهورية كوريا، التي هي طرف حاليا في ٧ من ١٢ صكا دوليا لقمع الإرهاب الدولي، سوف تعجل إجراءاتها المحلية لكي تصادق في وقت مبكر وتنضم إلى الـ ٥ اتفاقيات المتبقية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٩ لوقف تمويل الإرهاب. وفضلا عن ذلك، وبغية تعزيز فعالية آليتها المحلية لمكافحة الإرهاب، ستسن جمهورية كوريا قانونا لمناهضة الإرهاب في أبكر وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه، ستنفذ حكومتي قراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وهي الآن على استعداد أكثر من أي وقت مضى للمشاركة في المهام الجماعية التي سيضطلع بها المجتمع الدولي.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): في مستهل كلمتي يطيب لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة الخالصة على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن على ثقة في قدرتكم على قيادة أعمال هذه الدورة بما عُرف عنكم من حنكة واقتدار. ولا يفوتني أن أسوق الشكر والتقدير إلى سلفكم السيد هاري هولكري، الذي أنهى للتو فترة عمل حافلة بالإنجازات.

وتكتسي مداولات هذا العام حول التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي أهمية استثنائية، ونحن نعايش مأساة إنسانية تسبب في وقوعها عمل إجرامي وإرهابي يوم ١١ أيلول/سبتمبر الماضي، روّع سكان مدينة نيويورك التي تستضيف منظمتنا الدولية، علاوة على مدن أمريكية أخرى، وأودى بحياة الآلاف من الأبرياء.

إن وفد بلادي يؤكد إدانته الكاملة لهذا الفعل الشائن. ويقدم أحر تعازيه للوفد الأمريكي راجيا نقلها إلى أسر الضحايا الأبرياء وللذين قدموا حياتهم فداء الواجب من رجال الإطفاء والشرطة والإسعاف.

إن إدانة السودان وشجبه لأعمال الإرهاب التي تستهدف المدنيين الأبرياء ليست وليدة اللحظة. وإنما هي انعكاس لتوجه أصيل مُستمد من قيمنا وإرثنا الحضاري. ويأتي موقفنا مقترنا بنية خالصة استكمالا لجهد دؤوب قمنا به خلال الأعوام الماضية يهدف إلى تأكيد التزام السودان بمحاربة الإرهاب. وفي هذا السبيل انخرط السودان في تعاون مشهود مع مجلس الأمن. وانضم ووقع على جميع الاتفاقيات الدولية، وهنا أكرر جميع الاتفاقات الدولية في مجال القضاء على الإرهاب الدولي، محتلا بذلك مكان الصدارة بين دول العالم في هذا المجال. كما جدد السودان التزامه بالقضاء على الإرهاب الدولي بانخراطه في برامج تعاونية ثنائية مع جيرانه الأفريقيين ومع دول أخرى من بينها الولايات المتحدة الأمريكية.

يؤكد السودان على تأييده لبيان المجموعة العربية حول التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي والذي

سيتلى فيما بعد، ويجدد التزامه بالمبادئ الراسخة التي تتبناها المجموعة الأفريقية، ومجموعة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي في ذات الشأن. ويشدد على أهمية احترام الحق الطبيعي غير القابل للتصرف لجميع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير والاستقلال. ويحذر السودان في هذا المقام من خطورة استغلال إسرائيل للظرف الراهن لتصعيد القمع ضد الشعب الفلسطيني.

ويود وفد بلادي أن يعبر عن قناعته بأن ظاهرة الإرهاب تعد آفة إجرامية لا ينبغي ربطها بدين أو عرق أو ثقافة، وأن الإرهاب هو الإرهاب، وأن ما حدث يوم ١١ أيلول/سبتمبر هو عمل إرهابي لا يمت إلى الإسلام بأية صلة.

ويود وفد بلادي أن يثمّن عالياً الكلمات الحكيمة والتأكيدات التي وردت على لسان الرئيس بوش ومسؤولين في الإدارة الأمريكية وفي الدول الأوروبية بأن الحرب على الإرهاب لا تعني بأي حال الحرب على الإسلام، وينبه إلى أهمية ترسيخ قيم التعايش بين الأديان والحضارات.

إن السودان إذ يقرن القول بالفعل، يعلن على الملأ أن أراضيه لن تكون أبداً ملاذاً لأفراد أو جماعات إرهابية، ويعبر عن التزامه بالتعاون البنّاء في أي جهد دولي يرمي للقضاء على الإرهاب، ويجدد عزمه على تنفيذ أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحظر ارتكاب الأعمال الإرهابية أو تمويلها أو التحريض عليها أو التغاضي عنها أو حماية مرتكبيها، ويرحب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

والسودان، الذي هو ضحية للإرهاب من جانب الجماعات الخارجة عن القانون، ينتهز هذه السانحة ليدعو كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاستجابة لقرارات الجمعية العامة في هذا الصدد، والالتزام التام حرفاً ومعنىً بهدف محاربة الإرهاب في كافة صوره وأشكاله.

نختم كلمتنا بالدعاء أن يعمّ العالم السلام، وتعلو قيم العدل والحق والإنصاف، وتزول المرارات، ويتساكن بنو البشر جميعهم، بغضّ النظر عن اعتبارات العرق واللون والمعتقد، في عالم ننشده مستقراً وآمناً ومتضامناً ومحباً للسلام.

السيد كوويـن (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): ثمة لحظات في التاريخ تبلغ من الحسم والانطباع بذاكرة كل من يشهدونها درجة تصبح معها معالم زمنية تحدد الأحداث التي تغير التاريخ، وتؤدي إلى حوافز جديدة للعزم والتصميم. وقد حانت في ١١ أيلول/سبتمبر لحظة من هذا القبيل، حين ضربت قوى الإرهاب الدولي شعب الولايات المتحدة بخبث وسوء مقصد أثارا الاشمئزاز والروع في أرجاء المعمورة.

ولا تشكل تلك الأعمال الإرهابية الهمجية وما يجب أن يتبعها من إصرار على استجابة دولية متسمة بالعزم كما اقترح البعض، صراعاً بين الحضارات، أو حرباً دينية. فالإرهاب الدولي يضرب القيم العالمية التي تنبني عليها الأمم المتحدة، ومنها التسامح الديني. ويجب أن يحترم ردنا الجماعي على هذه الأعمال البغيضة تلك القيم وأن يبرز بشكل صارخ الاختلافات التي تفصل بين من يؤمنون بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ومن يختفون بين ظهرانينا من الساعين إلى قمع تلك المبادئ ذاتها.

ويجب أن يحرم الإرهاب الدولي من الوسائل ومن فرصة شن الهجمات ترويجاً لأي قضية أو شكوى يراها. ولا يمكن السماح بأي استثناءات في هذا الصدد. ويتطلب هذا الأمر تصميماً راسخاً. إذ ستستغرق هزيمة الإرهاب وقتاً، ولا يمكن تحقيقها في غياب الالتزام الكامل من جانب

الحكومات بهذه المهمة ودون التعاون فيما بينها على أوسع نطاق ممكن.

وقد قامت الجمعية العامة بعمل ممتاز على مر السنين في التصدي لمختلف جوانب الإرهاب وفي تحديد التدابير التي يلزم للدول الأعضاء اتخاذها. ويجب الاضطلاع بهذا العمل الآن مع مزيد من الشعور بأهمية التوصل إلى جميع الصكوك الدولية المطلوبة بصفة عاجلة. ومن الواضح بطبيعة الحال أن التوصل إلى اتفاق بشأن بعض الاتفاقيات في هذه الجمعية العامة وحده لا يكفي، كما أن توقيعها غير كاف. فقد كان سجل التوقيع والتصديق والتنفيذ مخيباً للآمال، ويجب أن ينتقل هذا العمل الآن إلى قمة جدول أعمالنا. فبأعمالنا وحدها نستطيع أن نبرهن على تصميمنا على النجاح.

وها هو العمل جار كما ينبغي سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة. والرسالة في طريقها، ومؤداها أننا نحن شعوب الأمم المتحدة نقول للإرهابيين، إنكم لا تتصرفون من أجلنا؛ فنحن نرفض حملة الموت وجرائم القتل التي تشنونها؛ وطريقكم هو الطريق إلى تدمير كل ما هو غال علينا وكل ما تجسده الأمم المتحدة وما يتجلى فيها؛ وسوف نتكاتف على ألاّ تكون الغلبة لكم.

ويجب أن نواجه خطر الإرهاب الدولي على ثلاثة أصعدة. فيجب أولا، بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، أن نفعل كل ما في وسعنا وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١)، لتقديم مرتكبي هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ومنظميها ومساندِيها إلى العدالة، ولمنع وقوع مزيد من هذه الفظائع. وثانياً، يجب أن نضم صفوفنا في مبادرة أطول أجلاً لهزيمة وحش الإرهاب الدولي بخنق مصادر تمويله وقطع إمدادات العتاد والدعم التقني عنه، وحرمانه من القواعد التي يخطط منها ويعد لأفعاله. وثالثاً، يجب أن نضاعف جهودنا المبذولة لوضع حد للصراعات والمظالم الكثيرة التي تُستغل من جانب الإرهابيين لكسب التأييد لفلسفاتهم المعوجة، رغم أنها لا يمكن أبداً وبأي حال أن تبرر فظائع ١١ أيلول/سبتمبر.

أما على الصعيد الأول، وهو معالجة الخطر الأمني المباشر، فقد سلم مجلس الأمن في قراريه ١٣٦٨ (٢٠٠١) و١٣٧٣ (٢٠٠١) بالحق الأصيل في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، على النحو الذي تسلم به المادة ٥١ من الميثاق. وقد تعرضت الولايات المتحدة لاعتداء جسيم للغاية، وهو واحد من سلسلة طويلة من الهجمات الإرهابية على أهداف للولايات المتحدة. فمن يمكن أن يجادل منطقياً في حق الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها، على نحو هادف ومتناسب، وذلك بأن تقدم إلى العدالة أولئك الذين خططوا لهذه الفظائع والذين نفذوها والذين ساعدوا على ارتكابها، والذين ما زالوا يهددون السلام والأمن الدوليين؟

إن أيرلندا حريصة على أداء دورها في الجهود المبذولة للرد على التهديد الإرهابي المباشر بالتعاون في تحقيقات الشرطة وبفتح مجالنا الجوي ومطاراتنا أمام الطائرات العاملة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١). ومع أن أيرلندا ليست عضواً في تحالف عسكري، فإنها لا تقف على الحياد في الصراع ضد الإرهاب الدولي.

وأتساءل، كيف يمكن لأي عضو في الأمم المتحدة أن يمتنع عن الانضمام إلى جهد جماعي لمواجهة ما يشكل تهديدا عالميا للسلم والأمن الدوليين؟

وحقيقة أن نظام طالبان في أفغانستان ظل إبان السنتين الماضيتين يتحدى مطالب مجلس الأمن بتسليم أسامة بن لادن، وهو أحد المشتبه فيهم الرئيسيين في الحملة الإرهابية التي شنت على الولايات المتحدة، تبرر بالتأكيد

رفض كل المجتمع الدولي تقريبا أن يمنحه اعترافا دبلوماسيا.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أكون واضحا. إن الشعب الأفغاني الذي يعاني أصلا معاناة مروعة من آثار الجفاف والحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي، لا يلام على إجراءات طالبان، ولا ينبغي أن يعاني من نتائج تحدي طالبان. والمجتمع الدولي يقوم، وعن حق، بتعبئة قواه لمعالجة الحالة الإنسانية المتردية التي تواجه شعب أفغانستان. وفيما يخص أيرلندا، أعلنت حكومتنا بالأمس أننا سنخصص مبلغا إضافيا يتجاوز ٣ ملايين دولار، استجابة للاستنفار الذي وجهته الأمم المتحدة للمانحين.

وعلى الصعيد الثاني – وهو الحاجة إلى إجراءات قانونية – يجب أن نعمل في تضافر لحرمان الإرهاب الدولي من الوسائل والقدرة التي تمكنه من شن الهجمات على الناس والممتلكات. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بالتزام قوي من جانب جميع حكوماتنا بهذه المهمة وبأوسع تعاون ممكن بيننا.

لقد قامت الجمعية العامة بعمل ممتاز عبر السنين في معالجة شتى جوانب الإرهاب. ولدينا بالفعل اثنتا عشر اتفاقية دولية مختلفة ذات صلة بالإرهاب بشكل أو آخر، بما في ذلك اتفاقية غاية في الأهمية وهي الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب التي اعتمدت في عام ١٩٩٩. وعلينا جميعا – بما في ذلك حكومتي – أن نتحرك سريعا لكفالة التصديق على تلك الاتفاقيات وتنفيذها.

ولكن علينا أن نقطع شوطا أبعد من ذلك. وعلى سبيل المثال، بتسريع العمل بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب، التي بادرت الهند بطرحها، واتفاقية الإرهاب النووي التي اقترحها الاتحاد الروسي.

وكان مجلس الأمن ناشطا أيضا. وأيرلندا، بوصفها الرئيس الحالي لمجلس الأمن، ترحب ترحيبا شديدا باتخاذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يوم الجمعة الماضي. وسوف نبذل كل ما في وسعنا لكفالة أن تبدأ اللجنة المقرر إنشاؤها لرصد تنفيذ جميع الدول الأعضاء لهذا القرار، أعمالها بأسرع ما يمكن. وفي هذا الصدد، يحدوني الأمل في أن يتسنى التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن هيكل تلك اللجنة ورئاستها.

وعلى الصعيد الثالث، يجب أن نسعى إلى القضاء على الصراع والقطيعة والحرمان، وهي الأمور التي يستخدمها عرّابو الإرهاب الدولي لتبرير أعمالهم. وعلينا أن نثبت أن بوسعنا أن نعالج هذه المشاكل إما بشكل مباشر أو غير مباشر، ونحسمها عن طريق الحوار السلمي والتعاون.

كما أن التفاوض الذي يجري على أساس الاحترام المتبادل، والذي يؤدي إلى تسوية عادلة وسلمية تجسد الحقوق المشروعة للأطراف، هو الوسيلة الفعالة الوحيدة لحسم الصراعات. وتجربتنا في أيرلندا في هذا الصدد تشهد على ذلك. إن المهمة التي نواجهها في أيرلندا هي دفع العملية السياسية قدما في أبكر لحظة ممكنة. وتقتضي الضرورة الحتمية أن يفي جميع من يتحملون المسؤوليات بالتزاماتهم.

والتفاوض الناجح ينطوي على الحلول الوسط التي كثيرا ما يساء تصويرها على أنها استرضاء أو استسلام. ونحن بحاجة إلى أن نحيي مفهوم الحلول الوسط، ومواجهة قوى التطرف بجسارة. وقد شهدنا في حالات عديدة حول العالم كيف أن المتطرفين، لخشيتهم من الحلول الوسط، يرتكبون هجمات وحشية إرهابية بهدف عرقلة التحرك صوب المفاوضات. ويجب ألا نسمح لهم بأن ينجحوا في تحقيق هدفهم.

إن مدينة نيويورك استضافت مقر الأمم المتحدة على امتداد أكثر من نصف قرن. وأثناء تلك الفترة كفلت خدمات المدينة – إدارة الشرطة وإدارة الإطفاء فيها –

السلامة المادية لهذه المنظمة ولوفود دولها الأعضاء. ونحن ندين لهذه المدينة وخدماتها بالشكر والعرفان. ونعرف أن رجال الشرطة ورجال الإطفاء الذين صعدوا أدراج مبنى التجارة العالمي لإنقاذ الآخرين ولقوا بذلك حتفهم, كانوا سيفعلون نفس الشيء لو كان الهجوم قد وقع على مبنى الأمم المتحدة، أو أية بنايات أخرى تؤوي بعثاتنا أو موظفي بعثاتنا.

لقد بذلت شرطة مدينة نيويورك ومكافحو الحرائق فيها تلك التضحية. واختاروا أن يجازفوا بأرواحهم رفضا لحملة القتل والتدمير التي تشنها قوى الإرهاب الشريرة الخفية والجبانة. وقد ضحت الأسر بأحبائها في أنبل مظهر ينم عن التصميم على أن الإرهابيين، أيا كانوا وأينما كانت مخابئهم، لا يمثلوننا نحن شعوب العالم الحر.

فلنجعل من تلك الصور ومن قصص الشجاعة والبطولة هذه في مواجهة أبشع أشكال الرعب، تذكرة دائمة لنا بأن واجبنا نحن أعضاء هذه الجمعية العامة هو ضمان ألا يلقى الإرهابيون أي ترحيب في أي جزء من المعمورة. وهذا الواجب يجب الوفاء به بالأفعال لا الأقوال.

لقد استمعنا إلى رئيس البلدية جولياني صباح أمس يتكلم بروح الحكمة والقيادة من فوق هذه المنصة. ولا يسعني إلا أن أقول اليوم، باسم الشعب الأيرلندي، أن مدينة نيويورك شرفتنا طوال الأسابيع الماضية بشجاعتها ونبل أعمالها.

لقد شهدت بأم عيني حطام مركز التجارة العالمي الذي يضم رفات أكثر من ٠٠٠ ٥ شخص. ومن هذا الحطام وهذا التدمير المروع لحياة البشر، يجب علينا، نحن شعوب الأمم المتحدة، أن نسعى إلى إعادة بناء السلطة الأدبية لمنظمتنا. وعلينا أن نبدأ ذلك بقيادة الكفاح ضد الإرهاب الدولي. وحكومة أيرلندا ووفدنا في نيويورك على أهبة الاستعداد للعمل طوال فترة رئاستنا لمجلس الأمن وما بعدها، لمواجهة هذا التحدي. ولن يكون هذا الكفاح قصيرا أو هينا، ولكنه كفاح لا مفر من الانتصار فيه لصالحنا ولصالح الأجيال المقبلة.

السيدة راتسيفندريهامانانا (مدغشقر) (تكلمت بالفرنسية): من فوق هذه المنصة، تشارك مدغشقر، من خلالي، في عبارات التحية والإشادة التي وجهت إليكم، سيدي، بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، وكذلك في العبارات التي وجهت إلى سلفكم، السيد هاري هولكيري. ونكرر تهانينا للأمين العام كوفي عنان على إعادة انتخابه التي تشهد على ثقتنا فيه وامتناننا له.

اليوم، في وقت لا يبعد كثيرا عن الفاجعة غير المسبوقة التي حدثت في هذه المدينة التي تقع في قلب أقوى ولاية في أمريكا، لا يزال الوقت بعيدا حتى تجف الدموع وتندمل الجراح ويهدأ الغضب. فقد اهتز كيان الإنسانية جمعاء.

بالأمس، استمعنا باهتمام إلى البيان الذي ألقاه السيد رودولف جولياني، رئيس بلدية مدينة نيويورك. ونحن نتشاطر أحزانه وأحزان شعب الولايات المتحدة وحكومتها، إثر الموت المفاجئ لآلاف الأبرياء، وذبح أشقائنا وشقيقاتنا، ومعاناة الآلاف من الأطفال اليتامى، وعذاب الآباء والأمهات المنكوبين. ونتشاطر عزم شعب الولايات المتحدة وحكومتها الموطد على إعادة بناء هذه المدينة الاسطورية، وإصلاح نصب تاريخي فريد يرمز إلى الرخاء والحرية ويعكس صورة القوة في الوحدة. وغني عن القول إن جميع البلدان، دون استثناء، عليها أن تنظم صفوفها في ائتلاف عالمي لمكافحة الآفة العالمية المتجسدة في الإرهاب.

وبالنيابة عن شعب وحكومة مدغشقر أود أن أكرر التأكيد على تعاطفنا العميق وتعازينا القلبية لأسر ضحايا هذه الأعمال الوحشية. واسمحوا لي أن أقتبس ما يلي من الرسالة الموجهة إلى الرئيس جورج بوش من رئيس جمهورية مدغشقر ديديه راتسيراكا بعد فترة قصيرة من وقوع تلك الكارثة:

”لقد علمت باشمئزاز شديد نبأ الهجمات المميتة التي دفعت الأمة الأمريكية بأكملها إلى الحداد اليوم. وأود أن أعرب عن سخطي وإدانتي القوية لتلك الأعمال“

وترديدا لما جاء في تلك الرسالة، أود أن أعرب من هذه المنصة عن إدانتنا القاطعة للإرهاب بكل أشكاله وأنواعه حيثما اقترف وأيا كان منفذه.

ونرحب بالمبادرة الخاصة بعقد هذه الجلسة التي نعتبرها بالغة الأهمية. ولدى مدغشقر اقتناع راسخ بأن لمنظمتنا دورا بالغ الأهمية تضطلع به في مكافحة الإرهاب الدولي. وينبغي للأمم المتحدة، بوصفها ضامنا للأمن العالمي فضلا عن كونها أعلى هيئة لاتخاذ القرارات، أن تشترك بشكل كامل وعلى وجه السرعة في تنفيذ الجزاءات ضد مقترفي الإرهاب.

لقد تعهدنا في مؤتمر قمة الألفية بأن نكافح الجريمة والإرهاب، وأن نتقيد بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة ونقوم بتنفيذها فورا. وتعلن مدغشقر مشاركتها الكاملة في تأييد القرار الذي اتخذ في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والذي أدان الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذ في ٢٨ أيلول/سبتمبر.

ولقد انضمت مدغشقر، تمشيا مع مبادئها، إلى جملة صكوك دولية من بينها الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومحاربته. وعلاوة على ذلك، وقّعت مدغشقر على اتفاقية مكافحة الجريمة عبر الوطنية وبروتوكوليها.

وعلى الصعيد الإقليمي، ما فتئت مدغشقر تدعو إلى جعل المحيط الهندي منطقة سلام وذلك بمواصلة التعاون المستمر مع الدول الجزرية الشقيقة الأعضاء في لجنة المحيط الهندي. وقد تم تحديد استراتيجية تشمل تبادل المعلومات عن أنشطة الاتجار الرئيسية، ووضع خطط لمواءمة التشريعات السارية، وإبرام بروتوكول بشأن اتفاق ينشئ هياكل تنفيذية متعددة الأطراف لمنع الجريمة عبر الوطنية ومعاقبة مرتكبيها.

وعلى الصعيد الوطني، تعززت الترتيبات الأمنية فور حدوث الهجمات في ١١ أيلول/سبتمبر. وتشمل هذه الترتيبات المباني الإدارية والبعثات الدبلوماسية، والهياكل الأساسية للموانئ والمطارات والحدود الساحلية. واتخذت تدابير لإحكام مراقبة ورصد حركة المرور في كل أنحاء أراضينا الوطنية. وتخضع حاليا عملية منح تأشيرات الدخول وتصاريح الإقامة المؤقتة إلى إجراءات أمنية متزايدة. وبغية ضمان أمان النقل الجوي، وسعنا نطاق تغطية التأمين لتشمل الخطوط الجوية الوطنية.

ويقتضي تزايد الأعمال الإرهابية، وتنوع الأساليب المستخدمة فيها، وانتشار الشبكات الإرهابية، أن نعيد التفكير في استراتيجيتنا الخاصة بالنضال المشترك الذي نخوضه. وفي هذا السياق، يأمل وفد بلادي أن يتم بأسرع ما يمكن اعتماد اتفاقية شاملة حول الإرهاب الدولي. وسوف تقوم هذه الاتفاقية الشاملة على أساس الاتفاقيات المتعددة الأطراف الـ ١٢ السارية بشأن منع الإرهاب وقمعه، وستشدد على تدابير معينة تقوم البلدان الأعضاء بتنفيذها. ولا بد من تعزيز التعاون الدولي في مجالي الشرطة

والتحقيقات القضائية. وفي هذا الصدد، تحتاج البلدان النامية إلى المساعدة والعون المادي بشكل مستمر.

وكما تبين تجارب الماضي، فإن القدرة على القيام بعمليات جديدة تتوقف على سهولة الحصول على أموال الدعم. لذلك، هناك حاجة إلى إنشاء صندوق عالمي لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن يكون ذا طابع مؤسسي وذا تنسيق جيد كغيره من صناديق الأمم المتحدة. ونقترح في هذا الصدد أن تدرج هذه المسألة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية المقبلة.

وتبرز الدراسات التي أجريت مؤخرا الترابط الوثيق القائم بين انتشار الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وتشكل الأموال الناجمة عن غسل الأرباح من الاتجار بالمخدرات أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب. ولهذا، يتعين علينا أن نعزز اللوائح النافذة في بلد كل منا، وأن نضاعف جهودنا الرامية إلى تفكيك الشبكات التي تقوم بإنتاج المخدرات وتوزيعها.

ومما يؤسف له، أن العولمة زادت من اتساع الفجوة الإنمائية بين بلدان الشمال والجنوب. وقد أدى ذلك بالتأكيد إلى نشوء حالات إحباط سياسي وأيديولوجي وثقافي واقتصادي وإحباط في الإحساس بالهوية الذاتية، مما يشكل مصادر محتملة للعنف والأعمال الطائشة. وأصبح من المسائل الملحة الآن أكثر من أي يوم مضى وجود سياسات دولية تصحيحية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم مساعدة أفضل للبلدان الفقيرة.

ولا يزال على رأس أولوياتنا القصوى مسألة القضاء على بؤر التوتر والصراعات. ونحن نرحب بالاجتماع الأخير الذي تم بين رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات والوزير الإسرائيلي شيمون بيريز. ونأمل أن نرى تطورا إيجابيا وسريعا للحالة في الشرق الأوسط.

وفي سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات هذه يصبح تعلم التسامح من الواجبات المقدسة. وقد اقترح رئيس جمهورية مدغشقر أن يتم على الصعيد الوطني وضع ميثاق عدم اعتداء بين المؤسسات الدينية المعترف بها. ويمكن توسيع نطاق هذه المبادرة بشكل كبير من أجل كفالة وجود مناخ من الثقة والهدوء. ويجب ألا يستغل أي دين بأي حال لتبرير أعمال إجرامية أو انتحارية أو لارتكاب مذابح من أي نوع. ولا بد لنا من أن نتحلى بالشجاعة لنشجب انتشار الجماعات الدينية المتطرفة والطائفية.

وختاما، يجب أن نعمل معا من أجل أن ننمي الحوار بين الحضارات؛ وأن نتعلم معا كيف يصغي الواحد منا إلى الآخر؛ وأن نعزز معا التفاهم المتبادل كيما نتمكن من العمل سويا لمكافحة الإرهاب على نحو أفضل.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أصبحت القضية المعروضة علينا اليوم أكثر أهمية وإلحاحا عن أي وقت مضى بعد الهجمات الإرهابية الأخيرة على الولايات المتحدة التي أسفرت عن وقوع خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. وتدين ماليزيا بشدة الأعمال البشعة التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر. ويحدوها أمل وطيد بأن يقدم الأشخاص المسؤولون عن تلك الأعمال إلى العدالة في نهاية الأمر. وإننا نشاطر أحزان شعب الولايات المتحدة والدول الأخرى التي فقدت أيضا مواطنين لها. ونحن أيضا فقدنا عددا من مواطنينا في تلك المأساة. لقد كانت تلك الهجمات صدمة قاسية لنا نبهتنا جميعا لمواجهة خطر الإرهاب الدولي، الذي تتعرض له كل البلدان والذي يمثل تحديا أمنيا بالغ التعقيد أمام مجتمعنا العالمي اليوم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية):

إن ماليزيا تدين الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره. ونحن نعتبر كل أعمال الإرهاب ووسائله وممارساته أعمالا إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن أي دافع لمرتكبيها – ما دام المدنيون الأبرياء العزل يصبحون ضحاياها. والإرهاب مظهر عنيف من مظاهر الكراهية والتعصب. فهو يهدد الحق في الحياة، والحرية والأمن، ويُحِدث الفوضى، والخوف وعدم الأمن، وكذلك عدم الاستقرار وعدم اليقين على كل الجبهات.

وفي أعقاب الهجمات المروعة التي شنت على الولايات المتحدة، دعا رئيس وزراء ماليزيا، د. مهاتير محمد، إلى عقد مؤتمر لقادة العالم لمناقشة مسألة الإرهاب الدولي بسبب الطابع الخطير لهذه الجريمة، التي يمكن أن تؤثر على جميع البلدان. وبينما أبدى تفهمه لأسباب ما يجري حاليا من تخطيط لتصيُّد الجماعات الإرهابية وإيقاف الإرهاب، فقد عارض استخدام القوة الذي ينتج عنه ضحايا من المدنيين الأبرياء. ورأى أن الأعمال الانتقامية من خلال استخدام القوة ليس من شأنها حل المشكلة، لأنها ربما تدفع فحسب إلى انتقام مضاد وهي بالتالي تشكل أخطارا على السلم والأمن الدوليين.

ويرى رئيس وزراء بلدي، أنه لكي تكون الجهود المبذولة في مواجهة الإرهاب فعالة، من المهم أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذه الظاهرة بصورة موضوعية ومحايدة. وينبغي للمؤتمر الدولي، الذي يجب أن تنظمه الأمم المتحدة، أن يدرس مسألة الإرهاب بصورة شاملة، بما في ذلك تعريفه، وأسبابه الأساسية والتدابير الملائمة للتعامل معه. والتدابير التي يجري التفكير في اتخاذها خارج الأمم المتحدة، بما فيها استخدام القوة المسلحة، لن تحل المشكلة ما دامت المسائل المتصلة بقمع الشعوب في مناطق عديدة من العالم، وخاصة فلسطين، لم تحل بعد.

وفي حين أن ماليزيا تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى كبح الإرهاب، فقد حان الوقت لأن يولي المجتمع الدولي اهتماما جديا للمشاكل التي تدفع الناس إلى اللجوء إلى الإرهاب. وهذا لا يبرر استخدام الإرهاب، أو تخفيف اللوم عليه – إذ لا يمكن أن يكون هناك عذر لهذه الأعمال أو تخفيف من خطورتها – ولكن ذلك لإدراك تعقيد مشكلة الإرهاب الدولي حتى نكون أفضل قدرة على مكافحتها بأكبر قدر من الفعالية وبجميع الوسائل المتاحة لنا.

وقد دعت منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك حركة عدم الانحياز إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة بغرض التصدي على نحو منظم ومشترك للإرهاب الدولي. ولكن للأسف، على الرغم من أن الاقتراح قد أدرج في جدول أعمال اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠، لم يحرز تقدم حتى الآن في تحقيقه.

وبالنظر إلى ضخامة التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي، فإن عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الإرهاب يخدم غرض تعبئة مجهود دولي جماعي قائم على أساس توافق واسع في الآراء على أعلى مستوى ممكن. ومن شأنه أن يوفر الزخم السياسي اللازم لإكمال الجهود الجارية في الأمم المتحدة لمعالجة المشكلة، وخاصة وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي واتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وبما أننا نتفق جميعا على أن الهجمات الإرهابية الأخيرة ليست موجهة ضد الولايات المتحدة فحسب ولكن ضد جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة، فمن المهم أن تُشَنّ هذه الحرب الشاملة ضد هذا الخطر الذي يهدد الحياة المتمدنة هنا في الولايات المتحدة وأن تشمل جميع الدول الأعضاء، حيث يؤدي كل واحد منا دوره الكامل والملائم. ونأمل ألا يكون هذا التعبير الطاغي عن التضامن الدولي والدعم للحملة المضادة للإرهاب مجرد بريق دون جدوى، وإنما بداية لجهد جدي متواصل هنا في الأمم المتحدة.

إن الحاجة إلى الموضوعية والحياد أساسية إذا أريد قمع الإرهاب من خلال جهود المجتمع الدولي المتضافرة، بدون أي مواربة. وهذا هو واقع الحال بوجه خاص نظرا لميل بعض الجهات إلى ربط الإرهاب بفئة أو جماعة معينة من الناس. وإن قولبة الإرهاب ليست نهجا بناء في التعامل مع المشكلة، إذ من شأنها أن تضر كثيرا بالقضية التي وحَّدتنا في أعقاب الأحداث المأساوية الأخيرة. ومن شأنها إثارة الريبة بين الأمم، بينما المطلوب بصفة عاجلة بناء الثقة فيما بينها، وهي أساسية في الجهد الدولي لمكافحة هذا الخطر. والإرهاب هو العدو المشترك للمجتمع العالمي؛ ويجب ألا يُلَوَّن بعرق أو أي شكل من أشكال العلاقة الدينية.

وكما قال المتكلمون السابقون، إن الإرهاب ليس له دين أو جنسية. فالإرهاب لا يخدم إلا المصالح الأنانية الشخصية أو مصالح مجموعة ما من مرتكبيه وكفلائهم. وهنا تكمن أهمية الحاجة إلى تدعيم المزيد من التفاهم بين شعوب العالم من خلال إجراء حوار بين الحضارات، نأمل مخلصين أن يُعطَى مزيدا من الأولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة، وخاصة في سياق الحالة الراهنة.

وفي مواجهة مشكلة الإرهاب، هناك حاجة إلى أن تُفكِّر الدول في ممارساتها الخاصة في التعامل مع حالات الأمن الداخلي. فالأعمال التي يقوم بها جهاز الأمن في دولة ما باسم الأمن، والتي تُحدث خوفا وتوجسا واسعا بين السكان المدنيين، هي لاإنسانية ومدمرة شأنها شأن أي شكل آخر من أشكال الإرهاب. ويجب على الدول في اتخاذها التدابير الأمنية أن تسترشد بمبدأ الاستجابة المتناسبة. وهذا مهم بشكل خاص في سياق الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث استخدمت القوة المفرطة لترهيب أناس يناضلون من أجل حقوقهم. وهذا الاستخدام للقوة من الدول، الذي تسفر عنه خسائر فادحة في الأرواح، وإصابات وصعوبات بالغة بالنسبة للسكان المدنيين، يجب أن يُنظَر إليه بنفس الاحتقار الموجه نحو أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات الإرهابية.

وفي مواجهة التحدي الذي أمامنا، يؤيد وفدي بقوة الجهود الجارية حاليا في اللجنة السادسة والجمعية العامة لوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ولكن، من المهم، في صياغة اتفاقية من هذا القبيل، التوصل إلى تعريف واضح ومتفق عليه دوليا للإرهاب. وبدون وجود تعريف متفق عليه، سيكون من الصعب وضع أو إنفاذ الاتفاقات الدولية لمكافحة هذه البلوى. وينبغي التمييز بين أعمال الإرهاب البحت، المتعلق بالهجمات على السكان المدنيين الأبرياء – التي لا يمكن تبريرها في ظل أي ظروف – وأوجه النضال المشروعة للشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية لاحتلال أجنبي في سبيل تقرير المصير والتحرر الوطني، على نحو ما تعترف به قرارات الأمم المتحدة والإعلانات الدولية ذات الصلة. وجميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة التي نالت حريتها من خلال كفاح للتحرر أو حرب للاستقلال ستقدر وتدعم على نحو كامل ذلك الحق الأصيل المشروع وغير القابل للتصرف. ويحدونا أمل قوي في أن يؤدي الطابع العاجل للجهود الدولية الحالية الرامية إلى مكافحة الإرهاب إلى حفز المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

وما من مناقشة للإرهاب الدولي ستكون مكتملة بدون مناقشة التهديد الذي يشكله الإرهاب النووي. والهجمات الإرهابية الجريئة التي شنت مؤخرا على الولايات المتحدة الأمريكية، مستخدمة أساليب متطورة، قد زادت هذا القلق بصورة كبيرة وتقتضي استجابة جدية من جانبنا للمخاطر الكامنة في الإرهاب النووي. وفي حين أن أكثر الطرق فعالية، في النهاية، لمنع أعمال الإرهاب النووي تكمن في القضاء الكامل على الأسلحة النووية – الذي ينبغي أن يظل هدفنا الطويل الأمد – فإن التبكير باعتماد اتفاقية دولية

لقمع أعمال الإرهاب النووي سيكون خطوة أولى هامة نحو القضاء على ذلك الخطر. ومما له نفس الأهمية تعزيز جميع المعاهدات والاتفاقات والمبادئ القائمة الرامية إلى خفض الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والقضاء عليها في نهاية المطاف.

وتعزيز التعاون الدولي ضروري إذا اردنا النجاح في سعينا المشترك بل والصعب. والمهام التي تواجهنا تشكل تحديا هائلا، إذ تتطلب منا بذل الجهود والتعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بغرض، ضمن أمور أخرى، إلقاء القبض على المذنبين ومثولهم أمام القضاء، وإبرام اتفاقات وترتيبات تعاونية أخرى لتحقيق ذلك الغرض، وتنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي نحن أطراف فيها؛ وحرمان الإرهابيين من المأوى وتجميد أرصدتهم. وسوف تقوم ماليزيا بدورها في ذلك. وسوف ندعم كل الجهود الرامية الى تشجيع التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويوفر قرار مجلس الامن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي اتخذ يوم الجمعة الماضي ، إطارا هاما لهذا التعاون.

السيد انغولفسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): حيث انني آخذ الكلمة لأول مرة خلال الدورة السادسة والخمسين، اسمحوا لي ان اقدم إلى الرئيس خالص تهنئتي على انتخابه. أنه سيقوم في هذه الأوقات العصيبة بدور هام ، وأنا أؤكد له على استعداد الوفد الأيسلندي لدعم جهوده.

ونظرا أيضا لأن هذه المرة هي المرة الأولى التي تأخذ فيها أيسلندا الكلمة بعد الهجمات الإرهابية المروعة على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ، أود أن أعرب عن خالص تعاطف حكومة وشعب أيسلندا مع حكومة وشعب الولايات المتحدة. إن بلدنا يتعاطف مع أسر وأصدقاء الضحايا. ونحن ندين بشدة القوى التي تقف وراء هذه الأعمال الوحشية والجبانة بدرجة يصعب فهمها ضد الأبرياء.

وأرحب بهذه الفرصة لإعادة التأكيد على دعم أيسلندا الكامل للطريقة التي تدير بها الولايات المتحدة ردها على خطر الإرهاب الدولي. ويتطلب التصدي الفعال لهذا الخطر نهجا شاملا طويل الأجل يتجاوز عمليات الانتقام العسكرية ، مهما كان استخدام القوة ضروريا. كما أن الإرهاب، بوصفه مشكلة عالمية، بما في ذلك شبكاته وموارده، سوف يحتاج اهتماما لا تجزئة فيه من المجتمع الدولي بأسره.

إننا نرى ظهور تحالف دولي يقف، في المدى القريب، على أهبة الاستعداد لتقديم المسؤولين الى المحاكمة، وللتعاون الوثيق، في المدى البعيد، من أجل اقتلاع جذور المنظمات الإرهابية في العالم وتخليص المستقبل من هذا الشر. انه بالفعل تطور إيجابي.

وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أيضا أن أؤكد على القرار الهام والتاريخي لحلف شمال الأطلسي بإنفاذ المادة الخامسة من معاهدة واشنطن. وبذلك اصبح الهجوم على الولايات المتحدة هجوما على كل عضو من أعضاء الحلف الملتزمين بالدفاع المشترك. إن الحق في الدفاع الفردي أو المشترك هو حق تكرسه بشدة المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وحلف شمال الأطلسي مستعد لحملة طويلة ضد الإرهاب الدولي بالتعاون مع شركائه. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه على وجه الخصوص بالدور الهام للاتحاد الروسي.

إن تضافر الجهود أمر مطلوب. ولقد طالبت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جميع الدول المشاركة الـ ٥٥ بالعمل معا على وضع خطة عمل تشمل كل المنظمة من أجل الحرب ضد الإرهاب. وينطبق الشيء نفسه على مجلس

أوروبا والاتحاد الأوروبي، اللذين ردا بنفس العزم السريع لإيجاد السبل لمحاربة الإرهاب الدولي.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذت أيسلندا الخطوات اللازمة لكي تصبح طرفا في الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب والتصديق عليها – والتي وقعنا عليها أمس – ولكي تصدق بسرعة على الاتفاقية الدولية لمكافحة التفجيرات الإرهابية، والتي تم بالفعل التوقيع عليها.علاوة على ذلك ، ننظر أيضا في اتفاقيات أخرى للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لم تنضم أيسلندا اليها بعد، وذلك بغية التصديق عليها في اقرب وقت ممكن. كذلك يتم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٢٦٩ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠).

وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل السريع والإجماعي الذي قام به مجلس الأمن باتخاذه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لقطع كل السبل الممكنة أمام تمويل الإرهابيين، ضمن جملة أمور أخرى. كذلك تتعاون أيسلندا على نحو وثيق مع الاتحاد الأوروبي في اعتماد وتنقيح تشريعاتها بغية تيسير مكافحة الإرهاب الدولي.

كل هذا ينسجم مع التضامن المتميز الذي يقف وراء قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١)، الذي يدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لمنع ومكافحة الأعمال الإرهابية، وينسجم مع الوحدة القائمة في الجمعية العامة، والتي تدعو الى العمل العاجل لتعزيز التعاون الدولي من أجل منع أعمال الإرهاب والقضاء عليها. إنه تحالف عالمي حقيقي آخذ في النشوء. وأنا أحيي دور حكومة الولايات المتحدة في جمع هذا التحالف الفريد.

ولا يمكن على الإطلاق تبرير الأعمال الإرهابية، فهي دائما أعمال عنف غير مقبولة، والذين يعانون هم مدنيون أبرياء. إننا نحيي النهج العالمي المتعدد الطبقات الذي اعتمده المجتمع الدولي واستجابته الشاملة، مستخدما كامل نطاق الأدوات المتاحة للحكومات: الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، وكذلك العسكرية. وتحتاج الأمم المتحدة الى أن تستمر بنفس اليقظة كما كانت دائما في معالجة المشاكل التي قد تسهم في اليأس والنبذ والقنوط وهي الأمور التي يحاول من يقف وراء الإرهاب استغلالها وتحويلها إلى مصلحتهم بتلاعب وحشي وبتطرف.

لقد غيرت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية مناخنا الأمني تغيرا جذريا، ولذلك ينبغي أن تكون لمحاربة الإرهاب أولوية لدى الأمم المتحدة. ونحن ننوه بأن الأمم المتحدة ظلت نشطة في المعركة ضد الإرهاب الدولي. والآن نحتاج الى استحداث أساليب جديدة، وأن نحسن أيضا الاستغلال الكامل لجميع الوسائل المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة والطابع العالمي الحقيقي للمنظمة والصكوك القانونية الدولية العديدة المتاحة لنا. والمعركة ضد الإرهاب ليست معركة ضد أية ديانة أو جماعة عرقية. ويجب أن نتجنب جميع أشكال التمييز وكراهية الأجانب والتعصب. والأهم من كل شيء أنه يجب الا يأخذنا الرعب بعيدا عن التمسك بقيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بنا. فلنوحد الصفوف لمنع القرن الحادي والعشرين من أن يصبح عصرا للإرهاب. لقد قمنا بعمل مضني للغاية حتى نجعل هذا العالم أكثر أمنا واستقرارا بحيث لا يجب أن نسمح بحدوث ذلك.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): قبل عام واحد بالتحديد تجمع زعماؤنا في هذه المدينة العظيمة، عاصمة العالم، ليعيدوا التأكيد على إيمانهم بمثل الأمم المتحدة وليتعهدوا بالعمل معا من أجل عالم أفضل، عالم أكثر سلما وأكثر عدلا.

لقد جددوا التزامهم بالمقاصد والمبادئ الأبدية والعالمية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ومنحتنا الألفية الجديدة أملا جديدا تجسد في القيم الأساسية للبشرية، القيم التي نص عليها بوضوح إعلان الألفية، قيم الحرية والمساواة والعدالة والتضامن والتسامح والاشتراك في المسؤولية.

ويبدو للأسف أن الوقائع الدامغة قد اعترضت سبيلنا صوب تحقيق هدفنا المتوخى. فقد هاجمنا وجه جديد للشر العالمي نطلق عليه اسم الإرهاب. ولا يعرف هذا البلاء حدودا جغرافية، فهو يطارد جميع الديانات والمناطق والبلدان والمجتمعات. فالإرهابيون لم يوجهوا ضربتهم إلى مركز التجارة العالمي بل وجهوها إلى العالم. لقد كان هجوما على الإنسانية. وفقد رعايا أكثر من ٨٠ بلدا، بما فيهم بلدي، أرواحهم في هذه المأساة.

ونتجه بقلوبنا إلى الأسر التي فقدت ذويها، ونصلي من أجل الأرواح التي فارقتنا. كما نصلي من أجل من لا يزالون في عداد المفقودين. ونشاطر أهل الولايات المتحدة ما يساورهم من الحزن والاستياء، ونقف إلى جانبهم في ساعة محنتهم الوطنية الكبرى هذه.

لقد أتيح لنا أن نعرب عن تقديرنا لهذه المدينة ولأبناء شعبها وإدارتها على استضافتهم الرائعة للأمم المتحدة وعلى تمكينهم زعماء المجتمع العالمي من الاجتماع هنا، لا في الدورات والاجتماعات السنوية فحسب، بل في مؤتمرات للقمة ومؤتمرات تاريخية، دفاعا عن قضية السلام والأمن وغيرهما من قضايا البشرية الكبرى.

واليوم نعرب عن تقديرنا لمدينة نيويورك ولأهلها ولمن يديرون شؤونها الهائلة في السراء والضراء، على ما أبدوه من شجاعة واحتمال وتعاطف في معالجتهم هذه المأساة. ونشيد بالمحافظ باتاكي وعمدة المدينة جولياني على قيادتهما عملية لم يسبق لها مثيل. ولقد كان من حسن الطالع أن يكون العمدة جولياني بيننا في هذه القاعة العامة بالأمس وأن ننقل إليه خواطرنا ومشاعرنا فيما يتعلق بهذه المأساة.

لقد كان رد فعلنا في الأمم المتحدة تلقائيا وسريعا، رغم تنوع المناطق والديانات، والثقافات والقيم، والنظم الاقتصادية والسياسية التي نمثلها جميعا هنا. فأدنّا الهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة وعقدنا العزم على التضافر لا لتقديم مرتكبيها للعدالة فحسب، وإنما لمنع الإرهاب وقمعه أيضا. واتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة بالإجماع قرارين في ١٢ أيلول/سبتمبر يضفيان الشرعية على التحالف الدولي لمكافحة هذه الظاهرة الشنعاء. وتأكيدا لجدية مقصدنا في التصدي لمسألة الإرهاب، اتخذنا خطوة غير عادية بنقل هذه المناقشة من منتداها التقليدي، وهو اللجنة السادسة، إلى الجلسة العامة للجمعية، وهي الجهاز التداولي التمثيلي الرئيسي لوضع السياسات في منظومة الأمم المتحدة.

ولم يتردد بلدي باكستان، وهو يبغض الإرهاب ويستنكر العنف بجميع أنواعه وأحجامه، في إبداء الاحترام لتوافق الآراء الدولي والشعور الدولي وفي قبولهما. فقد شجبنا الإرهاب دائما بكل أشكاله ومظاهره، بما فيها إرهاب الدول. ولم نغضّ الطرف قط عن أعمال الإرهاب، وتعاونّا مع المجتمع الدولي في مكافحة هذا الشر العالمي. وقد تعهدنا اليوم من جديد بألا نضنّ بتعاوننا الكامل في الحرب على الإرهاب.

ونحن نرحب بمناقشة هذه المسألة الهامة والخطيرة في الجلسة العامة للجمعية. وسوف يُجمل النهج الذي تتمخض عنه المناقشة بطبيعة الحال في القرار الذي يعد في نطاق اللجنة السادسة، ما لم تكن، يا سيدي الرئيس، تفكر في بديل آخر. واتخذ مجلس الأمن أيضا قرارا شاملا يوم الجمعة الماضي، يُكسب المعركة ضد الإرهاب زخما جديدا. فهو يُلزم جميع

الدول الأعضاء بحرمان الإرهابيين من التمويل والدعم والملاذ الآمن. ونرجو أن يوفر هذا القرار، مقترنا بالاتفاقيات الدولية القائمة فيما يتعلق بالإرهاب، إطارا معياريا فعالا يستعين به المجتمع العالمي في معالجة هذا الخطر العالمي.

وسنواصل نحن في باكستان التقيد بالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقد أعلن الرئيس مشرّف سياستنا في هذا الشأن بوضوح وأفضى لشعبنا بخواطره دعما لقرارنا بأن نكون جزءا من أي ائتلاف دولي لمكافحة الإرهاب. وهو طريق وعر، ولكننا مصرون على دعم ما هو صواب وما هو حق.

وينبغي، ونحن نسعى لمجابهة أسوأ تحدٍ تواجهه البشرية على الإطلاق، ألا يكون نهجنا تجميليا أو مدفوعا بالعاطفة أو الغضب. ولابد بالتأكيد من أن يقدم المرتكبون إلى العدالة. ولكن معركتنا يجب ألا تقتصر على الأخذ بالثأر أو الانتقام وحده. بل يجب أن نعالج الأسباب التي تؤدي إلى ظهور قوى الكراهية والعنف. فالأفعال الجنونية الفردية أو السلوك الجنوني من جانب الجماعات التي تزهق أرواح الأبرياء جريمة ومرض في الوقت ذاته. أما الجرائم فلابد من أن تلقى جزاءها؛ وأما المرض فيجب أن تعالج أسبابه الجذرية.

والاتفاقيات والقرارات الدولية في الواقع ضرورية للوقاية والردع. ويجب علينا تنفيذها.

إن تجميد الأصول وإغلاق الحسابات المصرفية والحرمان من الملاذ الآمن وتبادل المعلومات، كلها بالطبع خطوات مهمة للسيطرة على الأعمال الإرهابية. ومع ذلك، فلكي نتوصل إلى حل طويل الأجل علينا أن نقتلع المشكلة من جذورها، ونشخص المرض الكامن تحت السطح. فالضمادات الخارجية وحدها لن تشفي الجراح التي تأصلت جذورها في الظلم القائم في النظم والمجتمعات.

وأيا كان الإجراء الذي قد نفكر في اتخاذه لمكافحة الإرهاب، فإن هذا العدو المقّنع، هذا العدو الجديد الذي نواجهه، والذي يترصد في ظلال الخوف والإحباط، وينمو ويترعرع على الكراهية واليأس، ويتغذى على الجهل والفقر، لن يختفي إلا إذا بنينا وئاما عالميا، وتسامحا واستقرارا متبادلين، من خلال تقاسم ثمار الرخاء والتطور. وسيظل هذا العدو يلاحقنا ما لم تجتث جذور الإرهاب التي تكمن في التفاوت الاجتماعي، واستغلال المسحوقين، والحرمان من الحقوق السياسية والإحساس بالظلم. وسيكون من قبيل الإفراط في التبسيط الاكتفاء بالتركيز على أعراض المرض أو على مظاهرها القبيحة. فلقد برز الإرهاب الآن كتحد من نوع مختلف، ولا بد من التعامل معه بطريقة مختلفة على أن تكون حازمة ومحسوبة.

إن الإرهاب هو إلغاء لكرامة الإنسان. وكرامة الإنسان لا يمكن تحقيقها أو ضمانها في بيئة يسودها الفقر المدقع وإنكار الحقوق غير القابلة للتصرف. ومعظم البلدان الممثلة هنا اليوم، إن لم يكن جميعها، اختارت مصيرها في لحظة ما من تاريخها، استنادا إلى مبدأ أساسي ألا وهو مبدأ تقرير الشعوب لمصائرها. ومع ذلك، وبما يتناقض مع هذا المبدأ العالمي، توجد شعوب حتى في يومنا هذا، ما زالت محرومة من حقها الأساسي في تقرير المصر. وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمصيرها ومستقبلها لم تنفذ حتى الآن، ولا تزال قابعة في سجلات هذه المنظمة. وهذا يعكس نهجا وموقفا يعبران عن انتقائية سياسية تنطلق من مبدأ النفعية.

وقرارات مجلس الأمن، كما قلت، لا تزال قابعة في سجلات هذه المنظمة، وهي قرارات تتعلق بمصير ومستقبل شعوب تتمرد على خضوعها للاحتلال الأجنبي. وقد حان الوقت لاتخاذ قرارات شجاعة ونُهج واقعية. والتزامنا العالمي بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، يجب ألا يصرفنا عن الحاجة إلى إيجاد التسوية العادلة والدائمة والمشرفة لنزاعي

فلسطين وكشمير، والتي ستجلب حقا السلام والاستقرار الدائمين للعالم أجمع.

وفي مواجهة الأزمة الراهنة، نخشى من وقوع مأساة إنسانية وشيكة. فملايين الأفغان يغادرون ديارهم خوفا من الحرب. وباكستان التي تستضيف أكبر عدد من مجموعات اللاجئين في العالم منذ أكثر من عقدين من الزمن، تواجه الآن تدفقا جماعيا لما يقرب من مليون ونصف مليون من اللاجئين الأفغان، وهو تدفق جديد نخشى عواقبه. وقد دعا الأمين العام إلى استنفار المانحين، كما أصدرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تحذيرات بشأن ضخامة الأزمة الإنسانية الوشيكة. وكيفية تصدي المجتمع الدولي لهذه الأزمة ستكون اختبارا حقيقيا لا لقدرته فحسب، بل أيضا لضميره ومسؤوليته الأخلاقية.

ولكي نجعل من عالمنا مكانا أفضل، نحتاج أيضا إلى تعميم الرفاه الاقتصادي في كل أنحاء العالم. وفي مؤتمر قمة الألفية في العام الماضي عقد قادتنا العزم على خوض حرب ضد الفقر، وجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان، وتخليص البشرية قاطبة من الفاقة. هذه هي الكلمات المستخدمة في إعلان الألفية.

إننا نحتاج إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذا الهدف. وعملية تمويل التنمية الجارية حاليا تتيح لنا فرصة لمعالجة هذه القضية بطريقة شاملة، وبمشاركة كل أصحاب المصالح الرئيسيين، ومن بينهم مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص. ومن خلال هذه العملية، علينا أن نستنبط جهدا جماعيا يستهدف استحداث أنماط جديدة للتعاون في مجالات التجارة والشراكة والتكافل.

وأود أن أختتم بياني بالاقتباس من ديباجة النقاط الأربع عشرة الشهيرة للرئيس وودرو ويلسون، التي جاء فيها ما يلي:

”أن يصبح العالم مكانا مناسبا وآمنا للعيش فيه؛ وأن يكون، على وجه الخصوص، مكانا آمنا لكل أمة تحب السلام، وترغب، مثل أمتنا، في أن تعيش حياتها، وتحدد مؤسساتها، وتتأكد من وجود العدل، والتعامل المنصف لدى شعوب العالم الأخرى إزاء القوة والعدوان الأناني. إن كل شعوب العالم شركاء بالفعل في هذه المصلحة. ومن جانبنا نرى بوضوح تام أنه ما لم يتحقق العدل للآخرين، فلن يتحقق لنا“.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى، باسم حكومة اليابان وشعبها، عن أعمق مشاعر الحزن على الذين سقطوا ضحايا للهجمات الإرهابية البشعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، والذين تركوا وراءهم ديارا وأسرا في أجزاء عديدة من الولايات المتحدة، وكذلك في بلدان كثيرة أخرى. ونعرب للأسر المنكوبة ولحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولشعبها كله، عن تعاطفنا العميق في هذه اللحظات الحزينة.

إننا نقف إلى جانبهم بتصميم قوي على مكافحة الإرهاب. وكما قال رئيس وزراء اليابان السيد جونيشيرو كوازومي مرارا وتكرارا. فإن حكومة اليابان ترى أنه من الضروري اعتبار هذه الأعمال الإرهابية ليس مجرد هجمات على الولايات المتحدة، بل أنها تشكل أيضا جرائم ضد الإنسانية وتحديا للديمقراطية والحرية في كل أنحاء العالم، وأن محاربة الإرهاب مسؤولية تقع أيضا على عاتق اليابان. وانطلاقا من هذا الإدراك، ستبذل اليابان قصارى جهدها بالتعاون مع المجتمع الدولي من أجل تقديم المسؤولين عن ارتكاب هذه الهجمات الإرهابية إلى العدالة.

وينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تظل متضامنة تضامنا وثيقا وأن تتحد لمحاربة كل أشكال الإرهاب وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٦/١ وقراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي هذا السياق، لا يمكن أن تكون هناك مغالاة في التأكيد على أن الإرهابيين هم الذين يجب أن نواجههم، وليس المسلمين، أو البلدان الإسلامية أو العربية.

ومما يثير بالغ القلق في الواقع أنه على الرغم من جهود مكافحة الإرهاب التي بذلها المجتمع الدولي حتى اليوم، فإن الأعمال الإرهابية الشريرة زادت في السنوات الأخيرة. ولم يعد يوجد أي بلد اليوم لا يواجهه بالفعل تهديد من الإرهاب. لذلك، من الحتمي أن يتصرف المجتمع الدولي بشكل جماعي من أجل القضاء على كل أشكال الإرهاب.

وفي حين أنه ينبغي أن يتسع نطاق التدابير التي نتخذها لمكافحة الإرهاب لتشمل مجالات متنوعة، فإن من المسؤوليات الرسمية التي تقع على عاتق الجمعية العامة أن توفر إطارا قانونيا دوليا فعالا من أجل مقاضاة مقترفي العمليات الإرهابية ومنظميها والراعين لها، وأيضا من يوفرون لهم العون، أو الدعم، أو الملاذ الآمن. لذلك، يصبح من المهم بشكل خاص أن نسعى ضمن مهامنا الفورية إلى تحقيق الهدفين التاليين:

يتمثل الهدف الأول في المصادقة على الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ المناهضة للإرهاب والتقيد المخلص بأحكامها من جانب جميع الدول الأعضاء. ونرحب في هذا الصدد ببدء سريان الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل اعتبارا من ٢٣ أيار/مايو من هذا العام.

وقد صدقت حكومة اليابان بالفعل، من جانبها، على ١٠ من هذه الاتفاقيات الـ ١٢. وهي تستعد الآن للمصادقة في وقت مبكر على الاتفاقيتين المتبقيتين، وهما الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية. وتعتزم حكومة اليابان التوقيع على الاتفاقية الأولى قبل نهاية هذا العام، أي خلال الفترة التي يظل فيها الباب مفتوحا للتوقيع عليها، ثم تصادق عليها بأسرع ما يمكن؛ وتقوم الحكومة حاليا بتعجيل الأعمال التحضيرية للتصديق في وقت مبكر على الاتفاقية الثانية.

ويتمثل الهدف الثاني من الاعتماد السريع لمشروعي الاتفاقيتين المعروضتين علينا وهما: الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي والاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي.

ولا حاجة إلى القول بأنه من الضروري وضع إطار قانوني فعال يغطي المسائل التي لا تعالجها الاتفاقيات الحالية. بل إنه من المهم أيضا أن تبرهن الدول الأعضاء على تصميمها على مكافحة الإرهاب وذلك باعتماد الاتفاقيات المشار إليها بسرعة. ولبلوغ هذه الغاية، من الأهمية بمكان أن يقوم كل واحد منا – انطلاقا من روح التعاون – باستلهام الحكمة الضرورية وإبداء الحد الأقصى من المرونة. وتظل حكومة اليابان، من جانبها، تدعم بقوة المبادرات التي طرحتها روسيا والهند من أجل وضع اتفاقيات جديدة، وسوف تشارك في مناقشات اللجنة السادسة بغية استكمال هذه الاتفاقيات بأسرع ما يمكن.

وبالإضافة إلى وضع الأطر القانونية اللازمة لمكافحة الإرهاب، من الحتمي النهوض بالتعاون الدولي وتنسيق السياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب على مستويات شتى في إطار التعاون الإقليمي وكذلك فيما بين البلدان المتشابهة في الميول والأفكار. وما فتئت اليابان تتناول هذه القضية مع مجموعة الـ ٧ التي هي عضو فيها، ثم مع مجموعة الشركاء الـ ٨ بغية تعزيز التعاون بمكافحة الإرهاب بين هذه الدول وفي العالم كله. وعلى الصعيد الإقليمي، تواصل حكومة

اليابان المشاركة في المشاورات بشأن مكافحة الإرهاب مع بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط.

وبناء على هذه الخبرات، واستنادا إلى ما أدركه رئيس الوزراء جونيشيرو كوازومي وأشرت إليه في مستهل كلمتي، أعلن أن حكومة اليابان عاقدة العزم على أن تصبح منخرطة بنشاط أكبر في التعاون الدولي داخل الأمم المتحدة وخارجها من أجل القضاء على الإرهاب الدولي.

السيد ألكلاي (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن حكومة جمهورية فنزويلا، أود أن أغتنم الفرصة التي أتاحها لنا هذا المحفل العالمي لكي أكرر التأكيد على إدانتنا القوية ورفضنا القاطع للأعمال الإرهابية بكل أشكالها ومظاهرها أينما حدثت في عالمنا هذا. ومنذ اللحظة الأولى لوقوع الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن، أعرب رئيس جمهورية فنزويلا هوغو شافيز فرياس، باسم شعب فنزويلا كله، عن شجبه القوي لتلك الهجمات. ومرة أخرى، أعرب عن حزننا العميق لحدوث الهجمات الإرهابية على مدينتي نيويورك وواشنطن وولاية بنسيلفانيا – وهي أعمال إجرامية شنيعة أودت بحياة آلاف من الضحايا الأبرياء وسببت أضرارا مادية تفوق الوصف. وبالتالي، فإننا نعتبرها عملا عدوانيا ضد كل مواطني العالم. لقد فقد العديد من بلداننا، ومنهم بلدي، مواطنين لهم في حادث الاعتداء على برجي مركز التجارة العالمي. ولهذا، نحن نكرر التأكيد على أصدق تعازينا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولأسر الذين فقدوا أرواحهم.

ولم تشهد الأمم المتحدة أبدا مثل هذا التأييد الفوري والإجماعي الذي قدمته دول العالم الـ ١٨٩ إلى الولايات المتحدة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر. وعندما عقد مجلس الأمن جلسته الطارئة لبحث هذا الموضوع، جاءت البلدان غير الأعضاء في المجلس، رغم صعوبة الوصول إلى مبنى الأمم المتحدة في ذلك اليوم، كيما تقف مع ممثلي جميع الدول إلى جانب جميع أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين عند اتخاذهم القرار بالإجماع. وبعد مضي بضع ساعات فقط، اتخذت الجمعية العامة في جلسة عامة قرارها في هذا الموضوع في مظهر تأييد مماثل.

لقد لاحظ الأمين العام بحكمة بالغة أننا يجب أن نتخلص من لا مبالاتنا في مواجهة عمل من هذا النوع. وينبغي لذلك أن نرفض كل عمل إرهابي، مهما كانت الاعتبارات السياسية أو الفلسفية أو الدينية أو العرقية أو العنصرية أو غيرها التي تساق في محاولة لتبريره. وتؤكد فنزويلا، في هذا الصدد، أن الوقوف ضد الإرهاب يعني أيضا الوقوف مع السلام.

إن العالم يراقب اليوم ما نفعله ونقرره ونؤكده هنا في الجلسات العامة. ولذلك، فإن اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) – الذي يغطي جوانب مختلفة من ظاهرة الإرهاب، من التمويل إلى العلاقة بين الإرهاب والجرائم الدولية الأخرى، بما في ذلك، المسائل القانونية – يعتبر أساسا هاما لتنسيق التعاون في الكفاح الدولي المشترك ضد هذه الآفة. ونرى من الأمور الأساسية أن تتخذ الجمعية العامة قرارا لتوضيح هذه المسألة، لأننا لا نستطيع أن نضيع على الأمم المتحدة فرصة اتخاذ موقف أمام الرأي العام لإعادة تأكيد التزامنا بكفاح فعال وشامل ضد الإرهاب، وهي فرصة نحن جميعا جزء منها.

إن الهجمات المدمرة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر يجب أن تكون بمثابة إنذار للمجتمع الدولي بالنتائج غير المتصورة التي يمكن أن تترتب على هجوم بأسلحة الدمار الشامل. ولهذا السبب نود توجيه رسالة

واضحة، لا لبس فيها، إلى الإرهابيين مؤداها أن أعمالهم ستلقى ما تستحق من عقاب وأن يد العدالة لن تقصر عن العمل. هذه هي الرسالة الواضحة التي يجب أن توجه من هنا.

بالأمس استمعنا باهتمام، في هذه القاعة إلى السيد رودولف جولياني، عمدة المدينة. وقد ذكر الرئيس جورج بوش أيضا، في بيانات مختلفة أذيعت على الجمهور، أن هذه الأعمال الإجرامية يجب أن تلقى جزاءها العادل. وتود فنزويلا، مع بلدان العالم الأخرى، الانضمام، على النحو الواجب، إلى هذا الجهد الرامي إلى إقامة العدل.

إن بلادي من البلدان المحبة للسلام والعدالة، وهي لا تؤمن بالإجابة على الإرهاب بالإرهاب أو بالإجابة على الكراهية بمزيد من الكراهية، بل تؤمن بالمعايير القانونية للقانون الدولي وباحترام حقوق الإنسان. ولكننا نؤمن أيضا، بطبيعة الحال، بمعاقبة الذين ارتكبوا هذه الأعمال البشعة.

في الاجتماعات الاستشارية الأخيرة لمنظمة الدول الأمريكية، التي حضرها جميع الوزراء في نصف الكرة الغربي الذي نعيش فيه، انضمت فنزويلا إلى توافق الآراء في رفض الإرهاب وإعلان ضرورة أن نحدد بدقة المسؤولين عن هذه الأعمال، لكي نحشد ضدهم كامل قوة القانون بالعزم الجماعي لنصف الكرة الغربي بأكمله.

ويجب أن يسترشد الكفاح ضد هذه الآفة بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي. ولذلك، يجب أن تكون إجراءات الأمم المتحدة الإطار الملائم للتقدم في سبيل التعاون الدولي في هذا الكفاح. وفي هذا الصدد، يعتبر تعزيز الإطار القانوني شرطا أساسيا لضمان نجاح التعاون الدولي في هذا المجال.

ويولي وفدنا أهمية كبيرة لتقرير الأمين العام بشأن تدابير القضاء على الإرهاب الدولي، الذي يتضمن قائمة تصف الوضع الراهن للاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا المجال. ويجب أن تبرهن حكوماتنا على إرادتها السياسية بالانضمام إلى تلك الصكوك وتوقيعها والتصديق عليها.

وإدراكا لضرورة تعزيز هذا الإطار القانوني، أصبحت فنزويلا طرفا في الاتفاقيات والصكوك الدولية المختلفة التي تحكم هذه المسألة. والواقع أننا من الدول القليلة التي وقّعت على الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، التي اعتمدت في هذه المدينة، في عام ١٩٩٧. ويرى بلدنا أيضا أنه يلزم إعادة صياغة تعريف الإرهاب، الموضوع منذ ذلك الوقت، والذي يعتبر الإرهاب جريمة عادية جسيمة.

كما سبق أن ذكرت، شاركت فنزويلا وساهمت أيضا على مستوى نصف الكرة الغربي. وفي هذا الصدد، قمنا بإدانة الإرهاب وبذلنا الجهود من أجل تعزيز التعاون وتنسيق التدابير الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة.

إن الإرهاب له تأثير سلبي على العلاقات الودية بين الشعوب. ويعرِّض للخطر أمن الشعوب والدول، والسلامة الإقليمية، واستقرار الحكومات الديمقراطية. ولذلك، فهو يعتبر عنصرا هداما بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب.

وبالإضافة إلى شن هجوم مباشر على الإرهاب، نؤمن أيضا بأنه يلزم أن نبدأ كفاحا موازيا ضد الجوع والفقر والمرض والافتقار إلى الإسكان والتعليم. وبروح إعلان الألفية – المعتمد في قمة الألفية – ومع شن معركة مباشرة ضد الإرهاب، علينا أن نتخذ إجراءات في ذلك الاتجاه، وبذل كل جهد ممكن لإقامة نظام دولي أكثر إنصافا وإنسانية.

ختاما، أود أن أؤكد مرة أخرى أن المجتمع الدولي يجب أن يبدي إرادة أشد عزما لمواجهة هذا التحدي. فلا مهادنة للإرهاب. ولا يجوز أن نسمح باستقرار عصر

الإرهاب في عالمنا. لقد جاهدنا جهادا طويلا وشاقا من أجل إقرار عصر السلام، وقد أتى هذا الجهاد بنتائج. ولذلك، علينا أن نواصل جهودنا في هذا الاتجاه. وكما قال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وعمدة هذه المدينة، يجب أن يكون ذلك جزءا من السعي إلى عدالة تصل إلى جذور المشكلة.

السيد شاهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذه هي أول مرة أتحدث فيها أمام الجمعية العامة في هذه الدورة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم للرئاسة وأن أتمنى لكم كل نجاح في عملكم.

ويضم وفدي صوته إلى المتكلمين السابقين في إدانة الأعمال الإرهابية البغيضة التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر، في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا، إدانة دون تحفظات. وفي الوقت نفسه، يتقدم شعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحكومتها بالتعازي العميقة إلى أسر الضحايا الأبرياء وإلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذه الجرائم البشعة توفر دليلا قويا على أن الإرهاب الدولي يمثل آفة عالمية الحجم يتطلب قمعها استجابة دولية منظمة وموحدة ومن أجل توفير رد من هذا النوع على الإرهاب، بصرف النظر عن مكان حدوثه والشكل الذي يتخذه، يلزمنا أن نضع معايير موحدة وأن نستفيد من كل الموارد المتاحة – العالمية والإقليمية والوطنية.

يعتبر الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة، في هذا السياق، دورا أساسيا. ونشارك الأمين العام في الرأي الذي أعرب عنه في البيان الذي أدلى به هنا، مؤخرا، حين قال إن الأمم المتحدة يجب أن توفر إطار القيم المشتركة والتفاهم الذي يمكن أن تتفاعل فيه جهودها الحرة والطوعية، وإذ يعزز بعضها بعضا، بدلا من أن يعترض بعضها سبيل الجهود الأخرى. وقد كان أول رد فعل على الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة من جانب المنظمة تعبيرا عن هذا الإطار وهذا التفاهم.

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تنضم من صميم قلبها إلى الجبهة المتحدة لمكافحة الإرهاب وتدعم بقوة القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية. وآخر قرار لمجلس الأمن، وهو القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، وثيقة بالغة الأهمية تنص على طائفة من التدابير الملموسة لمكافحة الإرهابيين والذين يؤوونهم. ومما له أهمية قصوى أن نتخذ جميعا التدابير اللازمة لضمان حرمان الإرهابيين من التمويل والملاذ الآمن من أي شخص، وفي أي مكان.

ويجب أن نحسن نظام الحظر الدولي لجرائم الإرهاب ومكافحتها والعقاب عليها تحسينا كبيرا. ولذا فمن المهم أن يزداد دائما عدد البلدان التي تقبل الاتفاقيات الدولية الـ ١٢ القائمة، التي تنظم مختلف جوانب مكافحة الإرهاب، بغية تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان. ويعتقد وفدي أيضا بأن اعتماد اتفاقية قائمة على أساس نهج شامل حيال الإرهاب الدولي من شأنه أن يسهم كثيرا في الجهود العالمية الرامية إلى مواجهة هذا الشر بطريقة أكثر فعالية. ويحدونا الأمل أن تتيح دورة الجمعية العامة هذه فرصة لتحقيق فتح كبير في ذلك الاتجاه.

ويوغوسلافيا من جانبها انضمت قبل عدة شهور إلى خمسة من تلك الصكوك الدولية الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب. وتعتزم حكومتي أيضا التوقيع على الاتفاقيات المتبقية، وقد بدأت بالفعل الإجراءات اللازمة للقيام بذلك. وفي هذا الصدد، نرى أن الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات

الإرهابية بالقنابل والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب تكتسيان أهمية خاصة. وعلى الصعيد الوطني، سيجري تعزيز وتدعيم التدابير القائمة لتنفيذهما بصورة زائدة.

ومن دواعي الأسف أن لبلدي تجربة كبيرة في مكافحة الإرهاب. فأراضينا وشعبنا ودبلوماسيينا وبعثاتنا في الخارج، كثيرا ما كانت أهدافا للإرهاب. وفي السنة الماضية تصاعد الإرهاب في جنوبي صربيا، في منطقة الأمان البرية على الخط الحدودي مع كوسوفو وميتوهيا. وابتُلينا أيضا بمشاكل خطيرة في هذا الصدد في كوسوفو وميتوهيا، المقاطعة المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لجمهورية صربيا اليوغوسلافية، والتي تديرها الآن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ولا تزال الحالة هناك خطيرة جدا. وبعثة الأمم المتحدة تدرك ذلك، وتسعى إلى إيجاد سبل لمعالجة المشكلة. وكان اعتماد اللائحة المعنية بحظر الإرهاب والجرائم ذات الصلة في حزيران/يونيه إحدى الخطوات في ذلك السبيل، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وحكومتي مستعدة لتقديم كل المساعدة اللازمة لتيسير تنفيذ تلك اللائحة ولتقديم مساعدة أخرى على قمع الأنشطة الإرهابية.

ومن دواعي الأسف أن الإرهاب والإرهابيين لهم وجود واسع في منطقتنا. والواقع أن الإرهاب يرتبط ارتباطا وثيقا بالجريمة الدولية المنظمة، والاتجار بالبشر وبالمخدرات، وغسل الأموال والجرائم الأخرى المماثلة. وهذا يؤثر تأثيرا خطيرا على الاستقرار في منطقة جنوب شرقي أوروبا بأسرها. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية مواجهة التحدي. ونحن في المنطقة يتعين علينا أن نبحث عن سبل ووسائل منع تدفق الأموال والأسلحة إلى الإرهابيين، وإيقافهم من عبور الحدود، وأن نتبادل المعلومات ذات الصلة. وبإيجاز شديد، إننا نحتاج إلى تنظيم ردنا الإقليمي على الإرهاب في إطار عالمي أوسع. وتقف يوغوسلافيا مستعدة لتسهم إسهاما بناء في ذلك الصدد.

ختاما، أكرر مرة أخرى أن جميع أعمال الإرهاب يجب أن تدان بحكم طبيعتها إدانة عالمية. وستتعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وستستثمر أفضل جهودها في إطار الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى، فضلا عن الصعيد الثنائي، بغية القضاء على شر الإرهاب.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): سسأدلي أولا بكلمة باسم المجموعة العربية، ثم بكلمة باسم ليبيا.

باسم المجموعة العربية نتوجه للشعب الأمريكي، وسكان مدينة نيويوك على وجه خاص، والبعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة وأسر الضحايا بتعازينا ومؤاساتنا وتعاطفنا.

إن المجموعة العربية، أولا، تدين الإرهاب بكل صوره وكافة أشكاله. وتدين من يقوم به، أو يساعد عليه من الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات أو المنظمات أو الدول.

ونذكِّر بأن البلاد العربية كانت طيلة عقود من الزمن الضحية الأولى للإرهاب، بكل صوره وكافة أشكاله، من إرهاب الدولة إلى إرهاب الاحتلال، إلى إرهاب الجماعات المتطرفة. مما كلف مجتمعاتنا أفدح الخسائر بأرواح أبنائنا الأبرياء. وحتى هذا اليوم لا تزال الأرواح البشرية من العرب تزهق يوميا كنتيجة مباشرة للإرهاب المتواصل.

وتسجل المجموعة العربية أن الدول العربية التي عانت من بعض صور وأشكال الإرهاب، الذي نفذته بعض الجماعات المتطرفة، طالبت بعض الدول التي تقيم على أراضيها قيادات وأطر هذه الجماعات الإرهابية بتسليمها العناصر التي شاركت في التخطيط أو التنفيذ لتقديمها إلى

العدالة. غير أن تلك الدول لم تعر هذه المطالب انتباهها ولا اهتمامها.

وتسجل المجموعة العربية أن بعض القادة العرب هم أول من تقدم للأمم المتحدة منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي باقتراح بعقد مؤتمر دولي لبحث ظاهرة الإرهاب بغاية التوصل أولا إلى تعريف واحد للإرهاب؛ ثم الاتفاق على عمل دولي للقضاء عليه. وقد طرحت هذه المبادرات في الأمم المتحدة، ووجدت تفهما دوليا واسعا، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب وعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب. وقد صادقت قمم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئات حكومية أخرى على تلك المبادرات. وتجسد ذلك بإبرام الاتفاقية العربية واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمكافحة الإرهاب. إن هذه المبادرات والدعوات تُجدد باستمرار، حتى هذا الأسبوع من القادة العرب، وهي معلنة عبر مختلف وسائل الإعلام.

وتحرص المجموعة العربية بلا حدود على تأكيد حق الشعب العربي الفلسطيني في الحرية والاستقلال. وإلى أن يتحقق ذلك فإن لهذا الشعب كل الحق في مقاومة الاحتلال وما ترتب عليه من نتائج، وفي مقدمتها الاستيطان، فضلا عن حق كل من شُرد أو هُجر في العودة إلى وطنه الذي لا وطن له سواه.

إن الشعب العربي الفلسطيني هو ضحية الإرهاب المعاصر بكل معنى الكلمة. إذ احتلت أرضه، وصودرت ممتلكاته أو دمرت بجنازير الجرافات، وشرد أو سجن، وعذب أو طرد، وهجر إلى أقاصي الأرض جلّ أبنائه، بغاية تفريغ وطنه لاستجلاب الأغراب الأجانب لاستيطانه. وقمع الشعب الفلسطيني لمنعه حتى من التعبير عن رفضه للاحتلال بوسائل وأساليب غاية في الوحشية والقسوة واللاإنسانية باستخدام أحدث الطائرات المحملة بأحدث الأسلحة، والدبابات والمدفعية، بالإضافة إلى الاغتيالات السياسية لكل من يقاوم الاحتلال.

وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة العربية على تصميمها للتصدي لأية محاولة من شأنها تصنيف مقاومة الاحتلال في عداد الإرهاب وأعماله. فذلك من شأنه قلب المفاهيم رأسا على عقب. وإن هذا النوع من الظلم هو المولِّد للحقد. إن الحرية لا تتجزأ. كما لا يجوز أن تنتقص. وإن من يقول بغير ذلك لا يمكنه أن يكون مقنعا في تصديه للإرهاب باسم الحرية أو باسم العدالة.

إن الإرهاب لا جنسية له ولا دين، بل لا دين على الإطلاق لأي أرهابي، اللهم إلا إذا كان الإرهاب ذاته هو دينه، ونستغفر الله فلا دين إلا من عنده. أما جنسيته فإنه من المؤسف والمحزن معا أن ترفض بعض الدول تسليم أي إرهابي إلى الدولة التي يحمل جنسيتها بغرض تقديمه للعدالة على أعماله الإرهابية، بل وتمنحه أحيانا جنسيتها أو تمنحه حق الإقامة على أرضها وحرية الحركة داخلها وخارجها كي يرهب وطنه ويهدد استقراره.

إن كلمة الإسلام مشتقة من السلام، وإن السلام هو أحد أسماء الله الحسنى في القرآن الكريم، الذي هو من عند الله. وتحية الإسلام هي السلام عليكم، والقرآن الكريم ينص على أن من قتل نفسا بشرية فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحيا نفسا، بمعنى أنقذها، فكأنما أنقذ الناس جميعا أو أحياهم جميعا. الإسلام هو الحق، وهو العدل والمساواة، فهو لا يفرق بين الأجناس أو الألوان، وإن أكرم الناس عند الله أتقاهم. فبأي حق، وعلى أي أساس، يساء إلى الدين الإسلامي من مسؤولين أوائل ببعض الدول، فضلا عن الإعلام المسخر من البعض لهذا الغرض هذه الأيام.

إن النتيجة الوحيدة التي يجب توقعها من هذا التوجه هي إشاعة مناخ صراع الأديان وتهيئة مناخ في العالم الإسلامي للتعاطف مع الجماعات المتطرفة يساعدها على توسيع قاعدتها.

المجموعة العربية في النهاية توجز موقفها فيما يلي.

أولا، إدانة الإرهاب بكل أشكاله وكافة صوره.

وثانيا، ضرورة العمل على كافة المستويات لمحاربة الإرهاب بشكل لا يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك اتخاذ الدول الإجراءات القانونية الداخلية والإقليمية والدولية اللازمة للقضاء على الإرهاب وتنفيذ أحكام القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة بحظر ارتكاب الأعمال الإرهابية أو تمويلها أو التحريض عليها أو الاشتراك فيها أو التغاضي عنها أو حماية مرتكبيها، وتؤكد على أهمية اعتماد إجراءات مدروسة بدقة في هذا الإطار.

وثالثا، تدعو إلى تضافر الجهود الدولية وعلى كافة المستويات لمكافحة الإرهاب من خلال الأمم المتحدة بعمل جاد وبنّاء يراعي شواغل ومصالح وأمن الجميع.

ورابعا، مقاومة الاحتلال من الحقوق المشروعة للشعوب المحتلة، وإن الاحتلال يساوي الإرهاب بل هو أبشع صور الإرهاب.

وخامسا، تدعو الأمم المتحدة لتحمل مسؤولياتها تجاه قضية فلسطين بمعالجتها كقضية احتلال، وأن يتم ذلك بأسرع ما يمكن. وفي هذا المجال ترى الدول العربية أهمية مكافحة الإرهاب الذي تمارسه سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني والشعب اللبناني والمواطنين السوريين في الجولان المحتل.

وسادسا، تدعو الدول التي تأوي إرهابيين من جنسيات عربية إلى تسليمهم إلى دولهم التي طالبت بذلك من أجل تقديمهم إلى العدالة.

هذه كانت كلمة المجموعة العربية بتكليف منها.

والآن اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أيها السادة، أن ألقي كلمة بلادي.

مرة أخرى، باسم بلادي وبعثتها، أعرب عن أحر تعازينا ومؤاساتنا للشعب الأمريكي والبعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة ولسكان هذه المدينة الرائعة الذين فجعوا في ذويهم وأعز الناس لديهم وفي أحد أهم المعالم الحضارية في عالم اليوم.

نحن في ليبيا، وقد فجعنا مرارا وكثيرا بالإرهاب، بشتى صوره وكل أشكاله، ندرك أكثر من غيرنا تلك المشاعر التي انتابت أبناء الشعب الأمريكي ومدى قسوتها وعمقها. ومن خبرتنا من معاناتنا، نتفهم تماما مدى الآثار النفسية والمعنوية والحياتية التي ستتضخم مع مرور الزمن لدى البعض، وخاصة أسر الضحايا.

ولأننا أحد أكبر ضحايا الإرهاب، فقد علمتنا تجاربنا ضده ومعاناتنا منه أن نغلب الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية والدينية على أي اعتبار سياسي أو ذاتي. فكان موقفنا من الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة مؤخرا، بما قد علمتم وعرفتم. ويتطابق موقفنا هذا مع الإرهاب مع ما يأمر به ديننا الإسلامي الحنيف من تحريم قتل الأبرياء والمدنيين وما يعززه التراث العربي في هذا السياق من قيم ومبادئ حضارية سامية.

فبلادي تعرضت لإرهاب الدولة باعتداء على بحرها، في مياهها الداخلية بخليج سرت عدة مرات، وفي أجوائها مرات أخرى، وعلى برها بمهاجمة مدينتيها الرئيسيتين، طرابلس وبنغازي، بأكثر من مائة طائرة في هجوم إرهابي

ليلة الرابع عشر من نيسان/أبريل ١٩٨٦، حيث كان هدف العملية الإرهابية بالأساس هو اغتيال الأخ معمر القذافي قائد الثورة شخصيا، إذ دمر مترله ومكتبه وخيمته في نفس اللحظة. فأي غرض آخر يكون من وراء مثل هذا العمل غير الاغتيال. كما دمرت الأحياء السكنية بالمدينتين مما أسفر عن عشرات القتلى ومئات الجرحى، الذين كنت من بينهم، وتم التدمير الكامل للعديد من المنشآت ومئات المنازل، وكان مترلي أحد تلك المنازل.

وتعرضت بلادي لإرهاب الجماعات المتطرفة التي تم تجميعها وتدريبها وتسليحها من قبل دولة عظمى، عملت كذلك على تسهيل وصول تلك العناصر إلى ليبيا. ونذكر كأمثلة فقط تلك العملية الإرهابية البشعة عام ١٩٨٤، والأبشع منها عام ١٩٩٣.

ودون التوقف عند عمليات أخرى، بما فيها العمليات الإرهابية التي صممت للاغتيال السياسي، تعرضت بلادي أيضا إلى عمليات إرهابية قامت بها مجموعات متطرفة، اعترف من تم القبض عليهم أحياء من منفذيها بأن بن لادن هو من مولهم. ولهذا كانت بلادي قبل غيرها أول من كاتب الشرطة الدولية (الإنتربول) رسميا عام ١٩٩٧. لكن من ذا الذي تعاون معنا عندئذ؟ لا أحد.

تعرضت بلادي لنوع آخر من الإرهاب، عندما بدأت جهات عديدة تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان في توجيه مراسلاتها إلينا في تنسيق واضح تفضحها نصوصها المتشابهة والمقتبسة عن نص واحد من مصدر أو مصادر سياسية واحدة، تصنف أولئك الإرهابيين بسجناء للرأي وتطالبنا بإطلاق سراحهم.

هذا النوع المتطور من الإرهاب يتعمد قلب الحقائق بحيث صوّر بوسائله الدعائية والإعلامية المضللة الإرهاب المدجج بالأسلحة والقنابل التي قَتَل بها عباد الله الأبرياء الآمنين بأنهم من المدافعين عن حقوق الإنسان، وأن الضحية هو الإرهابي، وهو الذي يحترم حقوق الإنسان. أية مغالطات مثل هذه ينبغي ألا تخيل علينا بعد اليوم.

وتعرضت بلادي لنوع آخر من الإرهاب هو اتهامها بالإرهاب ودعم الإرهاب، في حين أن من وجَّه هذه التهمة إلى بلادي هو من صنع من يسميهم اليوم بالإرهابيين، وعندما كان يستخدمهم كعملاء له، كان يسميهم بالمجاهدين. وحينها، أيضا كان يسمي من يكافح من أجل الحرية، في أفريقيا على وجه الخصوص، بالإرهابيين أو رجال حرب العصابات أو المتمردين.

ونحمد الله اليوم أن من غيّر موقفه ليس نحن بل هو، فهو الذي غيَّر موقفه من مانديلا ومن كل قادة أفريقيا. ومن كان يسميه بالمجاهد، صار اليوم إرهابيا كما هو فعلا وحقيقة. وهو الذي غيّر موقفه ١٨٠ درجة من حركات التحرر التي كان يطلق عليها تلك الأسماء، وبعد أن استقلت اعترف باستقلال دولها وتبادل معها السفراء، وصار يبسط أمام قادتها البساط الأحمر، ويخاطبهم بأصحاب الفخامة والسعادة. إن مانديلا صار ضمير العالم وأحد زعمائه القلائل الذين يفرضون احترام الغير لهم، ونحن كنا نعتبره كذلك منذ أن كان في سجنه، فقلّدناه أكبر وأعظم وسام لدينا، تسلمته ابنته نيابة عنه وهو لم يزل في سجنه. ونحن فخورون بذلك. ويقاس على المناضل مانديلا كل قادتنا الأفريقيين الشجعان وشعوبهم الشقيقة التي تشرفنا نحن الليبيين بدعمهم في مواجهة المحتل الأجنبي حتى حصلوا على الاستقلال، أو أخذوه عنوة. لهذا السبب كانوا يسموننا بداعمي الإرهاب. نحن لم نكن ندعم إرهابيين، بل كنا ندعم قوى تحرر جاء الأجنبي ليحتل أرضها.

وتعرضت بلادي لنوع آخر من الإرهاب هو الإرهاب الاقتصادي. ففرضت علينا بعض القوى حظرا

أحاديا شاملا، ثم نجحت في فرضه جماعيا، ثم أخيرا فرضته دوليا عند قيام ظرف الهياج الجنوني - كما أسماه سعادة الأمين العام. فرضته علينا هذه القوى دوليا بذات مجالات وحتى مسميات حظرها الآحادي. وتم فرض هذا الحظر الأخير بحجة أننا ندعم الإرهاب، وهي الحجة التي فشلت في البرهنة عليها أو إثباتها حتى في المحكمة التي وقف أمامها المشتبه فيهما في حادث لوكربي.

ونؤكد اليوم أنهم، قبلنا، يعرفون أن المشتبه فيهما، سواء من أعلنت المحكمة براءته أو من أدانته بغير دليل مادي، مما جلب عليها نقمة القانونيين الاسكتلنديين أنفسهم - يعرفون أنهما بريئان تماما كبراءة الذئب من دم النبي يوسف. ويعزز ما أكدناه مرارا وتكرارا من عدم صحة الاتهامات الموجهة للمشتبه فيهما ما ورد في صحيفة الديلي ميرور التي صدرت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أي قبل أيام. قالت هذه الصحيفة البريطانية، نقلا عن المدعو راي مانلي، أحد حراس الأمن بمطار هيثرو، إن مجهولا اقتحم مخزن حقائب المسافرين على طائرة شركة بان أميريكان في المطار يوم الحادث، وأنه كان في إمكان المقتحم زرع القنبلة في إحدى الحقائب التي كانت بالمخزن. ومن الغريب أن الأدلة التي قدمها هذا الحارس أثناء استجوابه من قبل شرطة مكافحة الإرهاب البريطانية قد اختفت على نحو غامض و لم تقدم إلى المحكمة. هذا الدليل الأخير ظهر هذا الشهر، أيلول/سبتمبر. فنفس المخزن الذي كانت فيه حقائب نفس الطيارة المنكوبة جاء أحدهم وكسر الباب ودخل. وقد أبلغ عنه الحارس، لكن التحقيق قُبر.

لقد حز في نفوس العرب والمسلمين أن يشار تصريحا وتعريضا من شخصيات مسؤولة، ومن أكثر وسائل الإعلام انتشارا، إلى ما استهدف ربط العرب والإسلام بالإرهاب. إننا إذ ندين هذه المحاولات، نذكر بأن العرب هم ضحايا الإرهاب وضحايا التعصب الذي ترفضه حضارتهم ويحرمه الدين الإسلامي بنصوص قرآنية من عند الله لم تتدخل أيدي البشر في العبث بها أو تحريفها. ونذكِّر كذلك بأن العرب أدانوا الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الذي استهدف الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا، وبأن المسلمين أقاموا الصلوات في مساجدهم على ضحاياه، بما في ذلك المركز الإسلامي وكل المساجد بنيويورك، حيث شارك جل المندوبين المسلمين في هذه الصلاة، وأعقبوها بتصريحات موجهة إلى وسائط الإعلام التي كانت متواجدة بكثرة في الموقع. وكنت شخصيا من بين هؤلاء الذين أدلوا بتصريحات لوسائط الإعلام هذه، لكنها لم تذع أو تنشر من هذه التصريحات الصادرة عن المندوبين الإسلاميين هنا في الأمم المتحدة، الذين صلوا على أرواح ضحايا الحادث، ولو ثانية واحدة حتى اليوم. في حين أن وسائط الإعلام نفسها تمطرنا ليلا ونهارا باستفزازات غير لائقة وغير مقبولة، ولا تعبر سوى عن الجهل أو الحقد الذي هو أحد أهم أسباب الإرهاب والتحريض عليه.

إننا ندعو لتدارك هذا التوجه الجديد الذي يستهدف العرب والمسلمين والإسلام دون سواهم. فالصفة الدينية لم ينسبها أحد لإرهاب الصهاينة ضد الشعب الفلسطيني أو في لبنان. لماذا؟ و لم يقل أحد ماهو دين تيموثي ماكفاي الذي أرهب أوكلاهوما عندما فجَّر مبنى حكوميا في إحدى المدن بولاية أوكلاهوما. ولماذا لم يشر أحد إلى دينه، لماذا لا يشير أحد إلى دين أولئك الصهاينة الذين يرهبون الشعب الفلسطيني وسواه يوميا. لماذا يشار فقط إلى الإسلام والمسلمين؟ هذا السؤال في ذهن كل مسلم وليس هنا فقط. هؤلاء الذين يصفونهم بالإسلام أرهبونا قبلكم. فقبل أن يرهبوا نيويورك وواشنطن، أرهبوا بلدانهم. الآن فقط عرفوا أنهم مسلمون. ما هذا؟

يكفي العرب والمسلمين والإسلام ما أصابهم من المتطرفين الذين جندهم الأجانب ضد أوطانهم. وندعو لأن

نكون جميعا مع حوار الحضارات والثقافات لا تصادمها، ومع حوار الأديان لا تصارعها. تماما كما يدعو الإسلام لا أعداء السلام.

بعد التأكيد على ما تقدم وتسجيله بهذا الاختصار لدواعي الوقت أثبت موقف بلادي من الإرهاب على النحو التالي: أولا، نوافق تماما على ما أعلنه مرارا الرئيس بوش، رئيس الولايات المتحدة من أن الإرهاب موجه ضد الحرية. وبما أن الحرية لا تتجزأ، وأن الحرية لا تخص دولة بعينها أو عدة دول فقط، فإن الاحتلال هو العدو الأول للحرية، حرية البلدان وحرية الشعوب، حرية التراب وحرية الإنسان. ذلك يعني أن الاحتلال هو أبشع أنواع الإرهاب، وأن أبشع احتلال إرهابي هو ذلك الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني.

ثانيا، تأسيسا على ما تقدم فإن مقاومة الاحتلال هي أحد أهم الواجبات وليس فقط الحقوق المشروعة للشعوب التي يحتل الغريب الأجنبي بلادها. وبالإضافة إلى ذلك فإن للشعب العربي الفلسطيني والشعب اللبناني والمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل الحق الكامل في مقاومة الاحتلال الواقع على أراضيهم وإلى أن تتحرر.

ثالثا، نجدد الدعوة التي أطلقناها بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، الوثيقة A/46/890، لعقد مؤتمر دولي أو دورة استثنائية للجمعية العامة لدراسة مسألة الإرهاب بغرض التوصل إلى تعريف دقيق له، بعيدا عن التصنيفات المزاجية أو الأنانية، بحيث نحتكم إليه جميعا في تحديد ماهية الإرهاب ومن هو الإرهابي. وينبغي أن يكون الاحتلال في مقدمة الأعمال الإرهابية التي يقرر العالم مواجهتها والقضاء عليها.

رابعا، ندين بشكل قاطع الإرهاب بكافة أشكاله وكل صوره، انطلاقا في ذلك من مواقفنا الثابتة التي تؤكد عليها الوثائق الرسمية التالية: S/23221 و S/23226 و S/23414 و S/23416 و S/23396 و S/23641 و S/23672 و S/23918 و S/24961 و S/1995/624 و S/1995/633 و S/1996/7 و S/1997/176 و S/1997/218 و S/1997/880. ولا أعتقد أن هنالك من أدان الإرهاب بهذا العدد من الوثائق الرسمية لدى الأمم المتحدة.

خامسا، التزاما من بلادي بمحاربة الإرهاب والقضاء عليه فقد انضمت إلى أهم الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي سنها المجتمع الدولي لمواجهة هذه الظاهرة المقيتة. وتتمثل الصكوك الدولية المبينة فيما يلي: الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، (طوكيو، ١٩٦٣)؛ اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، (لاهاي، ١٩٧٠)؛ اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، (مونتريال، ١٩٧١)، والتي احتكمنا إليها عندما قامت قضية لوكربي، بينما رفضت الأطراف الأخرى، رغم أنها أطراف موقعة ومصادقة على هذه الاتفاقية، الامتثال لها وإعمالها. ولهذا صدر حكمان من محكمة العدل الدولية يفيدان بانطباق هذه الاتفاقية على لوكربي. من الذي يمتثل للشرعية الدولية، ومن هو خارج عنها؟ والبروتوكول الدولي لقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، (مونتريال، ١٩٨٨)؛ اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها، (١٩٧٣)؛ الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، (١٩٧٩)؛ اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، (فيينا، ١٩٨٠)؛ الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، (١٩٨٩)؛ اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (١٩٩٤)؛ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، (١٩٩٧)؛ الاتفاقية العربية

لقمع الإرهاب، (القاهرة، ١٩٩٨). وإن بلادي بصدد استكمال الإجراءات التشريعية اللازمة المتعلقة بالانضمام إلى القلة الباقية من الاتفاقيات ذات الصلة.

سادسا، نعرب عن استعدادنا للتعاون الإيجابي والبناء مع المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة ضد الإرهاب وندعو الآخرين لأن يعملوا من خلال الأمم المتحدة بعمل إيجابي وبناء هدفه القضاء على كافة مسببات ودوافع الأعمال الإرهابية وغايته النهائية القضاء على الإرهاب نهائيا وقاية وعلاجا.

السيد فالديفسيو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): لقد بينت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر مرة أخرى أن الإرهاب الدولي، بما يحدثه من دمار وموت، واحد من أكبر التحديات التي تواجه المنظمة. إنه تحد يتطلب منا استجابة سريعة قوية فعالة. ولهذا فإن هذه المناقشة، التي بدأت بعد البيان الهام الذي لم يسبق له مثيل الذي أدلى به العمدة جولياني، وتضمنت نداء وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء، إنما تجيء في أنسب وقت تماما. ونحن أيضا نود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب مرة أخرى عن تعازينا للولايات المتحدة حكومة وشعبا ولأسر الضحايا، التي تضمنت مواطنين من بلدان كثيرة ممثلة في الجمعية.

إن الكفاح ضد الإرهاب الدولي مسؤولية الجميع. وأحد جوانب الإرهاب في كولومبيا هو أنه يدعمه نشاط إجرامي آخر تتردد أصداءه في العالم كله – النشاط المتصل بمشكلة المخدرات غير المشروعة في أنحاء العالم. ولقد علمتنا التجربة أن كفاح المجتمع الدولي ضد مشكلة المخدرات العالمية – وهو كفاح قُبِل فيه بمبدأ المسؤولية المتشاطرة – عنصر حاسم في الكفاح ضد الإرهاب. وبالمثل سيعتمد النجاح في الكفاح ضد الإرهاب الدولي على المدى الذي نصل إليه في تطبيقنا لمبدأ المسؤولية المتشاطرة في هذا المجال.

وفي هذا الكفاح ينبغي أن توكل إلى كل دولة مهمة تتناسب مع ظروفها وقدرتها على القيام بها.

إن الأعمال والأساليب والممارسات التي يقوم بها الإرهابيون جرائم لا مبرر لها وتتعارض مع مقاصد وأهداف الأمم المتحدة. وهي تهديد للتعايش السلمي المتحضر بين شعوبنا، ولاستقرار مؤسساتنا وللسلم والأمن العالميين.

لكن أمامنا حقيقة تثير القلق: عدم مقدرة منظمتنا على القيام بعمل متسق فعال ضد الإرهاب الدولي.

فعلينا تطوير أساليب وأدوات تمكننا من درء ودحر وهزيمة الإرهاب الدولي، عن طريق العمل المشترك المتضافر على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. ولتحقيق هذا علينا القيام بعمل متزامن على عدد من الجبهات المختلفة.

وتعتبر كولومبيا من الأمور الأساسية التعزيز المؤسسي للأمم المتحدة في كفاحها ضد الإرهاب الدولي. فنطاق هذا التهديد للسلم والأمن يتطلب أن تنشئ منظمتنا كيانا مسؤولا بشكل محدد يكون على هيئة مكتب أو برنامج أو صندوق أو وكالة على أعلى مستوى ويوفر له التمويل الكافي لتنسيق الجهود الرامية إلى درء ودحر واستئصال الإرهاب الدولي.

صحيح أن الجمعية العامة اعتمدت في كل دورة من دوراتها قرارا بشأن تدابير القضاء على الإرهاب وفي القرار تدين الجمعية بشدة كل أعمال الإرهاب وطرائقه وممارساته، وتعتبرها غير مبررة بغض النظر عن اعتباراتها السياسية أو الفلسفية أو الإيديولوجية أو العرقية أو الإثنية أو الدينية، وتطالب الدول باعتماد تدابير وبالتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي. ولكننا نعلم أيضا أنه لم يتم التوصل في السنوات القليلة الماضية إلى توافق آراء على هذه القرارات وأن الجمعية العامة اضطرت إلى اعتمادها عن طريق التصويت. فعلينا أن نستفيد من الشعور الذي أوجدته هذه

المأساة بإعطاء الزخم لجهودنا واعتماد مواقف أكثر مرونة والسعي إلى الوحدة التي لها أهمية حاسمة لإحراز التقدم في مكافحة هذا البلاء الداهم في القرن الحادي والعشرين.

وعلينا أن نتغلب على الاختلافات حول المعايير التي ظلت لسنوات طويلة تحول دون توصلنا إلى توافق الآراء على تعريف للإرهاب الدولي وعلى الأشخاص الذين تنطبق عليهم اتفاقيات مكافحة الإرهاب. وكولومبيا ترى أن الإرهاب الدولي يختلف عن الجرائم الخطيرة الأخرى في أنه يرمي إلى بث الرعب بين السكان وزعزعة الاستقرار أو إجبار – أو على الأقل محاولة إجبار – حكومة أو منظمة دولية على اتخاذ أو الكف عن اتخاذ إجراء ما. وأكرر أن الإرهاب، بالنسبة لنا، يُعرف بهدفه، ولذا نشجب أي عمل إرهابي بغض النظر عن فاعليه أو دوافعه أو طرائقه أو ممارساته أو مكان ارتكابه. ويجب أن ننهي تماما الفصل بين العمل الإرهابي ومحتواه السياسي كي نتمكن من قهره – بسبب ما هو في حقيقته، أي جريمة جسيمة ضد أرواح الأبرياء.

وتؤيد كولومبيا دون تحفظ أعمال اللجنة المخصصة للإرهاب الدولي وتتعهد بالمشاركة البنّاءة في الاجتماع المقبل للفريق العامل التابع للجنة السادسة الذي تجري فيه المفاوضات على مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب، مقدم من الهند، بغية اعتماده خلال الدورة الحالية للجمعية. كما نرجو أن تستطيع الدول التوفيق بين خلافاتها على مشروع الاتفاقية المتعلقة بقمع أعمال الإرهاب النووي، فقد أصبح اعتماد هذا المشروع الآن أكثر ضرورة وإلحاحا.

الاعتداءات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي لم تفض إلى الموت والذعر في المدينة التي تستضيف منظمتنا فحسب، بل أوجدت أيضا واقعا اقتصاديا جديدا. وأصبح على المصارف المتعددة الأطراف أن تتصرف بأسلوب متسق ومنسق لاحتواء الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الأعمال الإرهابية، وخاصة في البلدان النامية.

ومن ناحية أخرى فإن مما لا غنى عنه أن يحرم الإرهاب الدولي من مصادر تمويله. فلقد ثبت أن الإرهاب الدولي يستغل شبكة مالية مماثلة لشبكات الاتجار بالمخدرات والتجارة غير المشروعة بالأسلحة. ووفقا لمبدأ تشاطر المسؤولية – الذي أشرت إليه سابقا – فإن كولومبيا تطالب بشن حرب مباشرة على غسيل الأموال الذي يغذي هذه المشاكل العويصة التي تواجه البشرية.

لقد وضعت قوانين كولومبيا معايير عالية تتيح لنا أن نبين اليوم تجربتنا الناجحة في العمل القضائي ضد مصادر تمويل الجريمة المنظمة وهي خبرة يمكننا تطبيقها على مكافحة الإرهاب الدولي. ثم إننا حققنا تعاونا بالغ المرونة مع الكيانات الوطنية الأخرى في الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الجنوبية وأوروبا. ونمتثل لكل توصيات فرقة العمل المالية الدولية المعنية بغسيل الأموال، ولدينا الاستعداد للتعاون وتقديم المساعدة التقنية عند الاقتضاء.

وباعتبار كولومبيا عضوا في مجلس الأمن فقد صوتت لصالح القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يفرض على جميع البلدان التزاما بأن تمنع وتقمع تمويل الأعمال الإرهابية وتتعاون في ذلك الجهد. وبالمثل فإننا أيدنا المسؤولية التي أصبحت واقعة علينا الآن بصفتنا رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على أفغانستان والتي من خلالها أصبح نظام الجزاءات النشط الوحيد المعمول به في الأمم المتحدة الذي يرمي على وجه التحديد إلى مكافحة الإرهاب الدولي النظام المفروض على طالبان. وتمكننا خبرتنا من القول إنه لا يزال أمامنا الكثير الذي يتعين إنجازه لتعزيز فعالية الجزاءات وتمثل آلية الرصد التي اعتمدت في تموز/يوليه المنصرم خطوة هامة في هذا السبيل.

وقد أعرب بلدنا في الأيام الأخيرة عن تأييده لعقد الاجتماع الاستشاري لمعاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة، وهو آلية أساسية للدفاع الجماعي عن بلدان الأمريكتين. وقد أكد الاجتماع أن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية هجمات على جميع الدول في نصف الكرة الغربي وأن جميع الدول سترد باستخدام آليات المساعدة المتبادلة. كذلك شاركت كولومبيا بنشاط في الاجتماع الاستشاري لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية الذي تقرر فيه بمبادرة من كولومبيا وبلدان أخرى، التفاوض على اتفاقية للبلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وكذلك تعزيز لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، بقصد تكثيف الحملة ضد هذه الجريمة باعتماد تدابير عاجلة لتعزيز تعاون البلدان الأمريكية في هذا المضمار.

أختتم كلمتي بإعادة تأكيد التزام بلدي الراسخ بمكافحة الإرهاب الدولي والإصرار على ضرورة الرد العاجل والحاسم والفعال من الأمم المتحدة لمواجهة هذا التهديد الفعلي للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لفلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): خلال عدة دورات سابقة للجمعية العامة لم تشارك فلسطين بشكل فعال في النقاش الدائر حول الإرهاب. لم نشارك لأننا اعتقدنا أن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يقترب من الحل وما يشتمل عليه ذلك بالضرورة من إعادة تعريف كثير من الأمور ذات الصلة. ولأننا اعتقدنا أن التهديد المتزايد للإرهاب هو بالأساس إرهاب بعض الجماعات داخل بعض الدول، وخاصة بعض الدول العربية، الذي يستهدف تغيير نظام الحكم، غالبا على أرضية موقف ديني متطرف، وهو ظاهرة مرفوضة ويتم مواجهتها من قبل المجتمع الدولي كله.

والسبب الآخر هو أننا اعتقدنا أن الإرهاب الدولي عموما في طريقه للتراجع والهزيمة.

بكل أسف كنا مخطئين، وربما كنا مفرطين في التفاؤل. ففي الشرق الأوسط وتحديدا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، تراجعت عملية السلام وتدهور الوضع بشكل خطير للغاية وشهدنا عودة الاتهامات بالإرهاب والاتهامات المضادة بإرهاب الدولة وجرائم الحرب على خلفية استمرار الاحتلال الأجنبي. أما الإرهاب الداخلي، إن صح التعبير، فلم ينته وشهدنا ثغرات واضحة في الموقف الدولي الجماعي الهادف لوضع حد لهذا النوع من الإرهاب. وفي نفس الوقت لم يهزم الإرهاب الدولي. بل صدمنا جميعا عندما نجح في تحقيق كارثة حقيقية في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية. ولعل كل ما سبق يمكن أن يكون على علاقة ما بشكل أو بآخر.

لقد أدان الجانب الفلسطيني بقوة، على لسان الرئيس عرفات والعديد من المسؤولين الفلسطينيين، العمل الإرهابي الفظيع الذي وقع يوم ١١ أيلول/سبتمبر. إننا نفعل ذلك ليس فقط بحكم مسؤولياتنا السياسية، ولكن أيضا بحكم ضمائرنا كمسلمين وكعرب وكفلسطينيين مسلمين ومسيحيين، حيث لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر على الإطلاق لهذا العمل البشع.

في هذا المجال، فإننا نعبر مجددا عن تعازينا القلبية للرئيس جورج بوش وللحكومة الأمريكية وللشعب الأمريكي، وبشكل خاص لعائلات الضحايا. وأضيف هنا أنه بالنسبة لنا نحن أسرة الأمم المتحدة وبعثاتها، الذين نعيش في نيويورك، على الأقل منذ بعض الوقت، فقد تأثرت حياتنا وحياة عائلاتنا كما تأثرت بها حياة كل مواطن في هذه المدينة الفريدة.

لقد رحب الجانب الفلسطيني برد الفعل الدولي الواضح والقوي ضد ما حدث. ومن أجل مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي. ونحن بطبيعة الحال على استعداد لنضم جهودنا المتواضعة للغاية إلى هذا الجهد الدولي بهدف إحضار مرتكبي هذه الجريمة للعدالة ولمنع تكرار ما حدث ولإنهاء الإرهاب الدولي. إن الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها الدولة التي تم الهجوم عليها، وباعتبارها القوى العظمى في هذا العالم، تعمل على تشكيل تحالف دولي يخوض المعركة بأشكالها المتعددة ضد الإرهاب الدولي. إن تشكيل تحالف دولي عريض لهو أمر جيد. ونحن ندعو إلى استخدام الأطر المتاحة للعمل الدولي في هذا المجال والتأكيد على أهمية الشرعية الدولية. إن الأمم المتحدة، كما قال الأمين العام، يمكن ويجب أن تلعب دورا حاسما. ونحن نؤيد ذلك وندعو إلى انخراط أجهزتها المختلفة بما في ذلك مجلس الأمن في المعركة القادمة بشكل دائم.

ونرحب أيضا بما أعلنه العديد من المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الغرب عموما بما في ذلك المواقف الواضحة التي عبرت عن أن هذه المعركة ليست معركة ضد الإسلام ولا ضد العرب. هذا أمر هام للغاية ويحتاج إلى تأكيد دائم، ويجب كذلك أن تكون هناك مقاومة واعية ومستمرة لأية محاولة لتخريب هذا الموقف، ودفع الأمور إلى المعركة الخاطئة. هناك بالفعل بعض القوى تحاول ذلك، وهناك على الأقل دولة واحدة، خدمة لمصالحها الخاصة، تحاول الدفع باتجاه توسيع الدائرة لتشمل أهدافا لا علاقة لها بـ ١١ أيلول/سبتمبر، ولا بالمعركة ضد المجموعات الإرهابية ذات البعد الدولي.

علينا أيضا أن نحاول فهم ما حدث وأن ندرك أن نجاح المعركة سوف يقتضي أيضا إعادة النظر في بعض السياسات ذات التأثير السياسي والاجتماعي والاقتصادي بهدف تحقيق أوضاع أكثر عدالة في كل مكان. لماذا بالضبط قام الإرهابيون بما قاموا به يوم ١١ أيلول/سبتمبر؟ أنا لا أستطيع أن أعطي إجابة واضحة حول مسببات هذا العمل الشيطاني. المسببات قد تتضمن رفض الغرب بكل معانيه الحضارية، الأمر الذي لا نستطيع معالجته بسياسات مختلفة، والأمر الذي لا علاقة له بالعروبة والإسلام ولا بأي منطق. نحن بالطبع نرفض صراع الحضارات بشكل قاطع وندعو بالمقابل إلى حوار الحضارات وانتعاش الإنسانية على قاعدة التعددية والتسامح.

ولكننا يجب أن لا نتوقف هنا. علينا أن ننظر في مسببات مواقف ومشاعر ملايين العرب والمسلمين السلبية تجاه الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى. هذه المواقف والمشاعر، التي تكتسب مزيدا من القوة كل يوم، تزاحم التيار العام العقلاني وتدفع به باتجاه التطرف. علينا أن ننظر في مسببات هذا الوضع الذي يوفر البيئة الصالحة لظهور مجموعات وأعمال مثل ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر. السبب الرئيسي، ربما هو ما شهده المواطن العادي في المنطقة من سياسات بشأن قضية فلسطين عبر حوالي ١٠٠ عام. قصة يصعب تصديقها أدت إلى فرض ظلم جائر وفادح عبر سنوات طويلة من الألم والمعاناة وخيبة الأمل والأوضاع التي لا تحتمل. إلى جانب ذلك حدثت أمور أخرى في المنطقة، ربما ليست معزولة تماما عن المسألة الفلسطينية، وجميعها قاد المواطن في المنطقة إلى الاقتناع بأن منظومة القيم وأداة القياس التي وضعها الغرب في الأساس، حتى عندما تقبلها، يبدو أنها لا تنطبق علينا، ربما لأننا عرب ومسلمون.

يجب إنهاء كل هذا ويجب تحديدا حل القضية الفلسطينية بشكل عادل، وبالتالي إنهاء هذا المصدر الهائل للغضب والإحباط في المنطقة. هذا بحد ذاته، إذا ما تحقق، لن ينهي المعركة ضد الإرهاب الدولي، ولكنه شرط لا بد منه لكسب المعركة التي يجب أن يخوضها المجتمع الدولي في كل الأحوال.

في معرض ما حدث يوم ١١ أيلول/سبتمبر يقول الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش في بيان وقعه العديد من المثقفين الفلسطينيين:

> ”لا اسم للكارثة التي أصابت واشنطن ونيويورك سوى جنون الإرهاب. فلا هي فيلم خيال علمي أسود، ولا هي القيامة. إنها الإرهاب الذي لا بلد له ولا لون ولا دين، مهما جند من أسماء الآلهة ومن عذابات البشر مسوغات للجريمة“.

ويقول أيضا:

> ”لا شيء، لا شيء يبرر هذا الإرهاب الذي يعجن اللحم البشري بالأسمنت والحديد والغبار. كما أن لا شيء يمكن أن يبرر تقسيم العالم إلى مجتمعين لا يلتقيان: مجتمع الشر المطلق، ومجتمع الخير المطلق. إن الحضارة الإنسانية هي نتاج ما قدمته المجتمعات البشرية من إسهامات ثقافية أدى تراكمها وتفاعلها المشترك إلى ما وصلت إليه الإنسانية من سمو“.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.